

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

ميدان : هندسة عمرانية عمران ، مهن المدينة

فرع : تسيير التقنيات الحضرية

تخصص : حوكمة و تنمية محلية .



معهد تسيير التقنيات الحضرية

قسم تسيير المدينة

رقم :

مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب : ولدقادة حسين

تحت عنوان

الحوكمة كأداة فعالة لتنمية البلدية بين النظري و الواقع

دراسة حالة : بلدية اولاد ابراهيم ولاية سعيدة

لجنة المناقشة :

رئيسا.....

أ.بن عطية محمد مشرفا و مقورا

مناقشا.....

السنة الجامعية : 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي الغالية رحمها الله التي توفيت بشهر جوان 2021

إلى أبي العزيز أطال الله في عمره ، أخي سفيان ، زوجتي الكريمة

إلى أساتذة معهد تسيير التقنيات الحضرية

إلى زملائي في مكان عملي الدائرة

زملاء الدفعة الذين جمعني بهم الدراسة مرة أخرى بعد 16 سنة

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد و لو بكلمة طيبة .

ولدقادة حسين

شكر و عرفان

أشكر الله أولاً على توفيقه في إتمام هذا العمل المتواضع ، فالحمد و الشكر له
الشكر و العرفان لأستاذي القدير المشرف : بن عطية محمد الذي لم يبخل عني
بتوصياته و توجيهاته في كل الأوقات .

و الشكر موصول لكل عمال معهد تسيير التقنيات الحضرية من عمال و أساتذة و طلبة .

مقدمة

مقدمة :

تعمل الحوكمة المحلية على تحقيق التنمية المحلية في مختلف أبعادها ، حيث أن البلدية هي الهيئة الأقرب من المواطن ، تعمل الأطر القانونية المنظمة لها على تحديد أدوار ووظائف الأخيرة بما تعتقد أنه يحقق مشاركة المواطن من جهة و تنميته المحلية من جهة أخرى لكن البلدية في الجزائر تبقى وظائفها محدودة جدا مقارنة بما تتطلبه مبادئ الحوكمة المحلية الجديدة كما تواجهها عدة عراقيل تحول دون تحقيق أهداف التنمية للمواطن على المستوى المحلي .

و تعد الحوكمة المحلية من أساليب الحكم المحلي الأكثر تحقيقا للتنمية المحلية ، حيث أثبت هذا النموذج في المجتمعات المتقدمة إمكانية تحقيقه للتنمية المحلية بإشراك المواطن في جميع مراحلها و التي تهدف في الأخير إلى تحسين حياته و تلبية بشكل أفضل حاجياته .

ومن أجل تحقيق تنمية محلية أكثر رضا للمواطن على الإدارة المحلية التوجه نحو هذا النموذج كونه يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية ويسمح بمشاركة مختلف الفواعل فيها، ومع مستوى الخدمات المتدني وعدم الرضا الملموس يوميا من طرف المواطن الجزائري فعلى الجزائر العمل على إدخال تعديلات على أساليب تسييرها المحلية حيث تعد البلدية أكثر نموذج يمكن من خلاله تحقيق هذا المسعى بتطوير إمكانياتها التنموية، لذا على الإدارة المركزية تطوير آلياتها بما يفتح المجال لها للعمل مع المواطن بجعله شريكا في تسيير شؤونه المحلية بما يحقق له التنمية .

الإشكالية :

تعد الجماعات المحلية النواة الأساسية لمفهوم اللامركزية ، نظر لأهميتها كوسيط بين المواطن المحلي والسلطة المركزية لإيصال إنشغالاتها وتبني طموحاته ، كما أن الحكم الراشد لا يزال المنهاج الأنسب والفعال لتحسين التنمية المحلية المحلية ، كما أن الفشل المستمر لمختلف الأساليب المتبعة في الإصلاحات من أجل تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ، مما يستدعي ضرورة إتباع أساليب أكثر ديمقراطية و تطورا من الأساليب التقليدية التي لم تفض إلى أي نتيجة ، ومع واقع البلدية في الجزائر و الدور المحدود الذي تلعبه في عدة قطاعات من أجل تحقيق التنمية المحلية ، فالأمر يحتاج للدراسة لمعرفة محدودية هذا الدور و العراقيل التي تواجهها في ظل القوانين التي تحدد وظائف البلدية في الجزائر .

وبلدية اولاد ابراهيم كنموذج من عدة بلديات في الوطن تعاني من ضعف التنمية بجميع أنواعها بالرغم من كل المحاولات الجادة لتفعيل نظام الحوكمة التي توجد مضامينه في قانون البلدية إلا أن التجربة في هذه البلدية لا تزال محدودة النتائج لعدة أسباب تتنوع من عامل إلى آخر ، هذا مما يجعلنا نطرح الأسئلة التالية :

- ماهو واقع مبادئ الحوكمة في إدارة المشاريع في بلدية أولاد ابراهيم؟
- ما هي المشاكل التي تواجه البلدية في تحقيق التنمية المحلية في إطار الحوكمة؟

الفرضيات: للإجابة على الأسئلة المطروحة في إشكالية بحثنا افترضنا الأجوبة التالية:

- واقع الحوكمة ضعيف في الإدارة المحلية لبلدية اولاد ابراهيم نتيجة لضعف تطبيق مبادئ الحوكمة.
- أهم المشاكل التي تعيق التنمية المحلية في إطار الحوكمة في هذه البلدية هي قلة المشاريع التنموية من جهة (التمويل) وسوء إدارتها من جهة أخرى (الحكم الراشد).

أهداف الدراسة:

- إبراز دور المجالس الشعبية البلدية ميدانيا في تحقيق التنمية المحلية.
- أهمية موضوع البحث في تحقيق التنمية المحلية عن طريق تكريس الحكومة في إدارة البلديات ، وهو موضوع شيق وثرى يحضى باهتمام الدول المتقدمة و النامية على حد سواء.
- مساعدة الجماعات المحلية في جمع المعطيات والتشخيص للمشاكل قصد إيجاد حلول لها بالاعتماد على هذا النموذج دراسة حالة بلدية اولاد ابراهيم.
- إعادة النظر في سياسة البلديات وطريقة تسييرها .
- البحث في الوسائل الفعالة التي تمكن لحوكمة الشأن المحلي وتحقيق تقدمه و تطويره و جعله أكثر استجابة لحاجيات المواطن ما يستلزم توسيع المشاركة في الأدوار التنموية عبر التمكين للفواعل الغير رسمية.
- الأهمية العلمية من حيث إثراء الدراسات المتعلقة بالتنمية المحلية والمجالس الشعبية البلدية من خلال تضافر كل الجهود للتحقيق الفعلي للتنمية.

أسباب اختيار الموضوع :

- ارتباط الموضوع بعمل المجالس المحلية البلدية و التي لها دور هام في تسيير مختلف جوانب الحياة العملية .
- الاهتمام بموضوع التنمية المحلية كونها عملية تغيير حضري يهدف الى تحسين الإطار المعيشي للمواطن والارتقاء بالمجتمع.
- اختيار المجلس الشعبي البلدي كونه هيئة عمومية تسعى الى تحقيق التنمية المحلية .
- طبيعة عملي لدى الجماعات المحلية (مصالح الدائرة) التي تتطلب اكتساب أكثر خبرات و إثراء مساري المهني و التعليمي.

منهجية البحث المستعملة:

بحثنا يحتوي على قسمين نظري وتطبيقي ولهذا تم الاعتماد في الدراسة النظرية على المنهج الوصفي في تقديم مختلف التعريفات والمفاهيم التي تمس الموضوع ، وسرد مختلف التواريخ والتشريعات الخاصة بقوانين البلدية. أما في الدراسة الميدانية فقد تم انتهاج المنهج التحليلي في التعقيب على المعطيات والجداول المتحصل عليها خلال عملية التحليل، ولقد تم استخدام منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي للدراسة وذلك بإسقاط ما هو نظري على واقع الحوكمة المحلية في بلدية أولاد ابراهيم وإبراز مدى تكريسها لمبادئ الحوكمة المحلية.

هيكلية البحث : تم عرض محتويات هذه المذكرة في فصلين كما يلي :

الفصل الأول : يتعلق بالإطار النظري للدراسة و ينقسم إلى أربعة (04) أقسام ، حيث يتناول القسم الأول الحوكمة كيف نشأت ، ما هو مفهوم الحوكمة أو الحكم الراشد إضافة إلى أسباب ظهور الحوكمة و ماهي مؤشراتها و من هو الفاعلون الرئيسيون في الحوكمة .

أما القسم الثاني فيتطرق إلى التنمية المحلية ، مفهومها و خصائصها لنتقل إلى مبادئ التنمية المحلية و ما هي الأهداف المرجوة منها ، في الأخير نتناول مقومات التنمية المحلية .

القسم الثالث يتكلم حول الجماعات المحلية بدءا بتعريفها ، و ذكر مستويات الإدارة المحلية في الجزائر و هي البلدية و الولاية ، في الأخير نتعرف على مميزات الجماعات المحلية في الجزائر .

القسم الرابع و الأخير يتحدث عن واقع الحوكمة في الجزائر و ما هي مضامينها من خلال قانوني الولاية و البلدية.

الفصل الثاني : يتعلق بواقع الحوكمة المحلية في تسيير مشاريع التنمية المحلية في بلدية أولاد ابراهيم و ينقسم إلى قسمين فالقسم الأول يضم تقديم بلدية أولاد ابراهيم و نبذة عن تاريخها و هيكلها التنظيمي .

القسم الثاني تطرقت فيه إلى كيفية تسيير المشاريع التنموية على أرض الواقع من خلال ذكر أهم مصادر التمويل الخارجي للبلديات ، أهم المشاريع المسجلة لفائدة البلدية ، و عينة عن مشروعات في إطار المخطط البلدي للتنمية .

الفصل الثالث : يضم أيضا قسمين القسم الأول توصلنا فيه إلى نتائج بحثنا من خلال التحقق من الفرضيات .

أما القسم الثاني نخلص الى بعض التوصيات و الإقتراحات و الخاتمة.

الفصل الأول :

الإطار النظري للحوكمة والتنمية

والجماعات المحلية

تمهيد:

إن التخلف التي تعيشه معظم دول العالم الثالث دفع إلى التفكير لإيجاد حلول لرفع مستويات الأداء في شتى النشاطات لمواجهة التحديات وتحقيق تنمية شاملة تتناول جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، وهذا يعني توفير فرص العمل ومحو الأمية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، وضمان الحرية. في التعبير عن الرأي والمشاركة في صنع القرار وإدارة المجتمعات لشؤونها اعتمادا على حرية المشاركة وبناء الثقة بين الحكام والمحكومين ، وهذا يتحقق بالحكم الراشد أو الحكومة في الإدارة المحلية ، ولهذا سنحاول الإلمام بالمصطلحات العلمية التي يدور حولها البحث ، حيث من خلال هذا الفصل سوف نعالج الإطار المفاهيمي للحكومة ، التنمية والجماعات المحلية.

I- الحكومة

1- نشأة الحكومة:

يرجع ظهور مفهوم الحكم الصالح للمرة الأولى إلى عام 1989 ضمن تقرير البنك الدولي عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء ، وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم ، ولقد أرجع الخبراء السبب في عدم نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي لهذه الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات ، ولقد تميزت الوثائق والمنشورات التي أصدرتها الهيئات المانحة منذ أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين بالجرأة لمناداتها بضرورة إصلاح نظام الحكم في البلدان المتخلفة، وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الإنسان كمكونات أساسية للحكومة الجيدة في هذه البلدان. ويمكن تفسير أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد في كتابات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أواخر الثمانينات من القرن الماضي إلى جملة من العوامل:

- أ. انهيار النظم الاشتراكية في شرقي أوروبا.
- ب. حدوث تغييرات على مستوى دور ووظيفة الدول ومكوناتها الرئيسية.
- ت. فشل سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء.
- ث. ضعف الفاعلية في تنفيذ السياسات العامة في الدول النامية ، وهو ما يؤدي إلى تواضع مخرجاتها ونتائجها.
- ج. تنامي دور الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات في التأثير على وضع السياسات العامة ، وإعادة النظر في علاقات الحكومة الوطنية بالقطاع الخاص ودور مؤسسات العمل المدني.

ح. دعوات الإصلاح الخارجي التي تنادي بضرورة إصلاح نظم الحكم، وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية والمساءلة والحفاظ على الحريات العامة وحقوق الإنسان.¹

2- مفهوم الحوكمة أو الحكم الراشد

التطرق إلى تعريف الحوكمة بدايةً بالجانب اللغوي ثم الجانب الاصطلاحي اعتماداً على مجموعة من التعاريف المعتمدة من قبل الهيئات الدولية.

" إعطاء مفهوم للحوكمة (the governance) واجه ثلاث إشكاليات معرفية صعبت من وضع تعريف شامل وموحد لمصطلح الحوكمة، نستعرضها فيما يلي:

أ. إشكالية الترجمة: أول ما ظهر مفهوم الحوكمة عام 1989 في أدبيات البنك الدولي باللغة الإنكليزية Gouvernance وباللغة العربية نلاحظ عدم وجود ترجمة حرفية تعكس نفس المعنى والدلالات بحيث تمت ترجمته كما سبق الذكر إلى عدة ألفاظ منها: الحكم الراشد، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، الحكمانية، الحاكمية، الحكم، كوفرنس، والشائع الاستعمال الحوكمة والحكم الراشد.

فجدد المؤلف زهير عبد الكريم الكايد اعتمد لفظ الحكمانية وذلك بالرجوع إلى كتاب الماوردي "الأحكام السلطانية والولايات الدينية" والذي يشير فيه إلى ربط حكم السلطة بالسلطان والسلطانية.

❖ والدكتور محمد عابد الجابري يفضل استعمال لفظ كوفرنس كترجمة حرفية للمصطلح.

❖ أما الدكتورة ليلي الشعراوي فقد تبنت " إدارة شؤون الدولة والمجتمع "، وهناك من يرى بأن ترجمة « Good Governance » إلى اللغة العربية تعني الحكم الراشد أو الصالح، ولكن رغم هذا الاختلاف في تحديد ترجمة واحدة للمصطلح عند المفكرين العرب فقد اعتمدوا على فكرة مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي تبني في النهاية ترجمة الحوكمة كمرادف للحكم الراشد.

ب. إشكالية التعريف: نجد العديد من التعاريف المقدمة لهذا المصطلح الشيء الذي يثير الجدل حول طبيعة ومحتوى المفهوم.

ت. إشكالية النموذج: يثير مفهوم الحوكمة أو الحكم الراشد إشكالية توافق مبادئ الحوكمة مع مختلف المنظومات الفكرية لمختلف المجتمعات، على اعتبار تعرض هذا المفهوم لعدة انتقادات من حيث كونه يعبر عن منظومة القيم الغربية الليبرالية، لأنه ظهر كسياسة أملت المؤسسات الدولية على الدول النامية في إطار الخروج من معضلة فشل التنمية.

وعليه مفهوم الحكومة جاء على النحو التالي:

إن مصطلح الحكم الراشد مفهوماً واسعاً إذ تم إعطائه أكثر من معنى كما اختلف التفسير والفهم والمدلول للمصطلح بين الكتاب والمفكرين، فقبل الحديث عن مفهوم الحكم الراشد لابد من إعطاء لمحة مختصرة أو إشارة لمفهوم الحكم.

"فالحكم" من الناحية اللغوية هو من أكثر المفاهيم الاجتماعية والسياسية تداولاً، فهو أوسع من الحكومة لأنه يشمل إضافة إلى ما تقوم به أجهزة الدولة الرسمية من أعمال إلى جانب ممارسة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية فهو يشمل أعمال جميع المؤسسات غير رسمية وكل ما تقوم به منظمات المجتمع المدني، كما لا يخرج من إطاره عمل القطاع الخاص.

أما مفهوم "الصالح أو الرشيد" فانه أستخدم حديثاً، وذلك في عملية تقويم ممارسة السلطات في الدول من حيث إدارة شؤون المجتمعات باتجاه تطويرها وتنميتها وتقديمها.

-وقد اختلفت وجهات النظر حول تعريف موحد للحكم الراشد، فقد قدمت له عدة تعاريف منها:

أ. تعريف البنك الدولي: الحكم الراشد هو التقاليد والمؤسسات التي تمارس بها السلطة في بلد ما من أجل الصالح العام."

ب. تعريف المجلس الأوربي:

"تطرق إلى ما أسماه بالحكم الراشد الديمقراطي المحلي مركزاً على متغير اللامركزية والتي تؤمن هامشاً كبيراً من الاستقلالية للسلطات المحلية."

ت. تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية: "الحكم الصالح أو الإدارة الرشيدة من منظور التنمية الإنسانية بأنه الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقراً وتهميشاً."

3. أسباب ظهور الحكم الراشد: هناك عدة أسباب وراء ظهور موضوع الحكومة وهي كالتالي:

1.3 الأسباب السياسية:

غياب دولة المواطن ومفهوم المواطنة، حيث إن طبيعة الدولة وشرعيتها لا تقومان على تعاقد بين الحكام والمحكومين، بل تتأسس على الموازنة بين الحقوق والواجبات، وهذا ما يؤدي إلى غياب الحقوق الأساسية للمواطن. وكذا النمو الكبير للأجهزة البيروقراطية والإدارة العامة، وترهلها وقدمها، وازدياد العجز في الميزانيات وإرجاع الصعوبات إلى مسالة التنمية في إفريقيا عامة إلى أزمة الحكم، ما أدى إلى تقديم مجموعة من المبادئ

تؤسس لمفهوم الحكم الراشد مثل: الشفافية، المساءلة، مكافحة الفساد، احترام حقوق الإنسان، تقليص دور الدولة، وخفض النفقات وتعزيز اللامركزية.

2.3 الأسباب الاقتصادية: ظهور اهتمام كبير بانتقال الأنظمة التسلطية في القارة الإفريقية إلى أنظمة تأخذ بنظام التعددية الحزبية الديمقراطية الليبرالية، حيث اعتبرت هذه الأخيرة كشرط للإصلاح الاقتصادي والوصول إلى التنمية، إضافة إلى الحكم الراشد الذي يجمع بين المضمون السياسي، والمؤسسي والاقتصادي. كما أن الانتقال الإيديولوجي نحو الليبرالية الاقتصادية للسوق أعلى كتحدٍ بالنسبة للدولة، إن فرض هذا التحول أعاد التعريف لدور الدولة في المجتمع باعتبارها المؤسسة الوحيدة المكلفة بتنظيم القطاع الخاص والعام والنظر إلى القطاع الخاص كشريك و ليس كالحصم.

3.3 الأسباب الاجتماعية:

إهمال المشكلات التنموية الرئيسية كال فقر والبطالة وبالتالي ضعف مستوى التنمية البشرية، وإهمال القضايا الاجتماعية نتائج سلبية بعيدة المدى كسوء التغذية ومشاكل قطاعي الصحة والتربية. تدهور عدالة توزيع الدخل والثروة مما يقلل من الكفاءة المجتمعية، ويعطل فرص التنمية ويزيد من كثرة الفساد على وجه الخصوص من أسس سوء الحكم من خلال قيام علاقة بين السلطة السياسية والثروة، وعدم قدرة الدول المتخلفة على التجاوب مع التطورات التكنولوجية على المستوى الدولي نتيجة الانتشار الواسع للجهل والأمية مع الأخذ بعين الاعتبار الثورة الحضرية تتمثل في الاتجاه الواضح نحو حياة المدينة والهجرة من الريف والقرية إلى المدينة.

4. مؤشرات الحوكمة.

تتباين آليات الحكم الراشد أو معاييره بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدولي يركز على ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي في حين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على الانفتاح السياسي، لكن يمكن تحديد أبرز هذه المؤشرات بصفة عامة فيما يلي:

1.4 المشاركة: بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، أما بطريقة مباشرة أو من خلال مجالس محلية منتخبة تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات. ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية وتتخذ المشاركة أشكال مختلفة أبرزها:

- الانتخابات المحلية والنيابية والرئاسية.

■ الاستفتاء العام إلى جانب وسائل الديمقراطية شبه المباشرة كالمبادرة الشعبية للتشريع والمبادرة باقتراح تعديل الدستور وإقراره بواسطة الاستفتاء.

2.4 حكم القانون: يقصد به وجود بنية قانونية مستقرة ومرجعية للقانون وسيادته على الجميع دون استثناء انطلاقاً من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبين المواطنين والدولة من جهة أخرى، كما ينظم العلاقة بين مؤسسات الدولة ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء، وهذا يعمل على إعلاء الديمقراطية وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، وكل هذا يتطلب وضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق.

3.4 الشفافية: تعني توفير المعلومات الدقيقة وإفصاح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية والموثوقة، بما يساعد في اتخاذ القرارات الصالحة ويبرز أهمية توفير المعلومات الإحصائية عن السياسة المالية والنقدية والاقتصادية في تصويب السياسات الاقتصادية، وتعتبر الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة المصدر الرئيسي لهذه المعلومات، ويجب نشرها بعلنية ودورياً من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة وتخفيف ومحاصرة الفساد من جهة أخرى.

4.4 المساءلة والمحاسبة: تعتبر مبدأً وقيمة مع أي مبدأ تستلزم جملة من الإجراءات، سواء إجراءات قانونية وسياسية وتنظيمية تتكفل الدولة ومؤسساتها عموماً بمسؤولية القيام بها، وهي قيمة كونها تحيل على نمط من الثقافة السياسية.

وتتطلب هذه الآلية القدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة، وعن المهام الموكلة إليهم وعن النتائج المتوصل إليها ضمن مسارهم الوظيفي، وعن المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقهم، والهدف من المساءلة هو محاسبة المسؤولين عن الأموال العمومية وحمايتها من العبث.

فلا يمكن لهذا المرتكز أن يقتصر فقط على المؤسسات الحكومية بل يتعدى كذلك مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

5.4 العدل والمساواة: وتعني خضوع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحكم الرشيد فالكل متساوي في الحقوق والحريات والكرامة، بحيث ترمي إلى إعطاء الحق لجميع الرجال والنساء في الحصول على الفرص المتساوية للارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم وبذلك المساواة بين سائر المجموعات فهي بحد ذاتها هدف عام ولكنها ضرورية أيضاً لتحقيق مختلف أبعاد التنمية البشرية وتعد هذه المساواة المفتاح الرئيسي للوصول للديمقراطية الحقيقية وكفالة الحرية، ولا يقصد بالمساواة بين الناس المعنى المطلق لأن المساواة في الحقوق

والحريات لا تعني أن كل المواطنين متساوون في كل شيء، بل يقوم القانون بتحديد الحقوق والحريات فالجميع متساوون أمام القانون.

6.4 الكفاءة والفاعلية: يعبر ذلك عن البعد الفني لأسلوب النظام المحلي ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

7.4 حسن الاستجابة: وهي أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية، والاستجابة لمطالبها خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوفر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي.

8.4 التوافق: يعني تقبل الاختلاف واحترام تنوع وجهات النظر، كما يعني أن المصالح المتباينة داخل المجتمع يتعين أن يحصل بينها تلاقي بما يقتضي إلى تقديم المصالح العامة عن المصالح الخاصة، وإن تحقيق هذا الركن يعتمد إلى حد كبير على فهم المحتوى التاريخي والاجتماعي والثقافي في المجتمع.

9.4 الرؤية الإستراتيجية: وهي مجموع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتبناها نظام سياسي ما، وهي لا بد أن تقوم على الحرية السياسية والعدل الاجتماعي والانفتاح الثقافي على العالم. إذ يمتلك القادة والعامة، وكذلك القائمين على المؤسسات رؤية طويلة المدى في ظل حوكمة الإدارة الرشيدة والتي تسعى إلى التنمية الشاملة المستدامة للنهوض بالمجتمع نحو التغيير المنشود بالتوازي مع الوعي بما هو مطلوب لهذه التنمية.

5- الفاعلون في الحوكمة.

لتحقيق حكم راشد لا بد من تضافر جهود كل من الدولة ومؤسساتها إلى جانب القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وهي الأطراف الرئيسية المكونة للحكم الرشيد.

أولاً : الدولة

تعتبر الدولة شكل من أشكال التنظيم، فهي التنظيم الذي يحدد العلاقة بين الفئات والطبقات الاجتماعية الحاكمة، والطبقات الاجتماعية المحكومة، وهو تنظيم ظهر مع بداية التنافس بين المصلحة الخاصة و المصلحة العامة، متضمناً تركيب الدولة ووظائفها.

وفي هذا السياق مطلوب من الدولة كأحد الأطراف الفاعلة في الحكم الرشيد أن تعمل على توفير البيئة السياسية والتشريعية الملائمة التي تسمح بالمشاركة الشعبية وإعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة للهيئات اللامركزية لتقوم بوظائفها وخلق الأطر الحوارية بين جميع الأطراف الاجتماعية والمؤسسات الرسمية .

وتتمحور مؤسسات الرشادة الرسمية حول السلطات الدستورية الثلاث (تشريعية، تنفيذية وقضائية) والتي

لكلا منها وظيفة خاصة، فالسلطة التشريعية تمثل حلقة وصل بين السلطة الحاكمة و المحكومين باعتبارها مؤسسة تمثيل، ولهذا لا بد أن تتشكل عن طريق الانتخاب الحر النزيه وبصورة دورية، وذلك منعا للاستبداد ذلك لأن هذه الهيئة تنوب عن أفراد الشعب في وضع القوانين التي تحكم مختلف الفاعلين الاجتماعيين وفي الرقابة عن السلطة التنفيذية، كما توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة في صياغة القوانين التي تسمح بتشكيل منظمات المجتمع المدني و حمايتها من أي قمع يمارس عليها غير أن دورها يكمن في تكريس الرشادة وأهميتها في رسم السياسات العامة.

كما ينبغي على السلطة التنفيذية في الحكومة توفير المستوى اللازم من الإدارة المطلوبة للحفاظ على حرية المؤسسات الحكومية، ويتوجب عليها أيضا إدارة أموال الدولة، ومتابعة تحصيل الموارد دون أي إخلال بمهامها لأن أي خلل أو ثغرة في نظام عملها يعد الدولة عن الحكم الراشد.

أما السلطة القضائية فيكمن دورها في تحقيق الرشادة في الحكم عن طريق ممارسة الرقابة القضائية، وتفسير القوانين في القضايا التي تفصل فيها، فالرقابة القضائية في جوهرها تمثل سلطة المحاكم في تحديد دستورية أعمال الجهاز التشريعي والتنفيذي ولهذا يعد استقلال هذه الهيئة أحد الشروط الجوهرية لقيام الحكومة.

ثانيا: القطاع الخاص

وهو ذلك القطاع الذي يشمل المشاريع الخاصة للتصنيع والتجارة والمصارف... الخ وكذلك القطاع غير المؤطر من طرف الدولة في السوق، وهو القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد و وحدات الأعمال، وتتولى فيه آليات السوق توجيه دفة الأمور.

فمن الضروري أن يكون للقطاع الخاص دورا هاما في تكريس الحكم الراشد خاصة في الدول التي تحتاج إلى إصلاح في منظومتها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حتى أن القطاع الخاص يعتبر شريكا أساسيا للدولة بحيث أن هذا القطاع يستطيع توفير المال والخبرة والمعرفة لتجسيد عمليات التنمية إلى جانب أجهزة الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في مجالات مختلفة كالصحة والتعليم، ولتجسيد الحكم الراشد لا بد من إجراءات تتخذ لتكون الحد الفاصل بين المشاكل البيروقراطية التي تحول دون تكريس رشادة التوجيهات الصحيحة في مجال التنمية خاصة عن طريق استغلال موارد الدولة وقدراتها بالشكل الصحيح الذي يحقق النجاح المؤدية إلى حكم قادر على تقديم خدمات عمومية للمجتمع بتكاليف أقل ونوعية جيدة ومقبولة وتمثل أهم الإجراءات الواجب اتخاذها فيما يلي:

1. الإجراءات الإدارية فيما يخص اعتمادات المشاريع الاستثمارية.
2. تسهيل انتقال المعلومات بين مختلف القطاعات وداخل القطاع الواحد.

3. العناية بمشاركة المواطنين وتسهيل اتصالاتهم بالإدارة وفتح أبواب الخدمة العمومية أمامهم.
4. توفير فرص وإمكانيات لعرض الطاقات والمواهب في مختلف الميادين.

ثالثاً: المجتمع المدني

يشير هذا المفهوم إلى مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها. ومن أبرز المؤسسات التي تنشط في المجتمعات المدنية هي المنظمات الغير حكومية والتي تقع بين الحكومة والقطاع الخاص فهي مستقلة نسبياً عن الدولة ولا تهدف إلى الربح.

فحيوية الدور الذي تقوم به هذه المنظمات يكمن في:

1. السعي لتقديم التمويل والمساعدات اللازمة لتنفيذ برنامج التنمية.
2. تدعيم التطور الديمقراطي من خلال توسيع المشاركة العامة ومراقبة عمل الحكومة.
3. تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال لفت نظر الدول إلى مدى التزامها بالاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

4. تتميز المنظمات غير الحكومية بأنها جمعيات خاصة لا يتم تكوينها بين الحكومات وإنما بين أفراد وهيئات خاصة أو عامة ينتمون إلى جنسيات مختلفة.

كذلك نجد من بين مؤسسات المجتمع المدني الأحزاب السياسية والتي تمثل الإطار العام لآليات الحكم الجيد على مستوى النظام السياسي، بحيث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإدارة الحكم من خلال حرصه على توفير قنوات اتصال فعالة بين كل من الدولة والمجتمع. ولكي تؤدي هذه الأحزاب السياسية دور فعال وجيد لإدارة الحكم لابد من توفر عدد من العناصر أو الأدوار منها:

1. الشفافية في إطار تداول المعلومات وضمان استمرار العملية السياسية.
2. ضرورة توفر نوع من التنافسية السياسية بين الدولة والمجتمع بشكل سلمي يضمن قدراً من التوازن.
3. المساءلة عن طريق المجالس المحلية المنتخبة ومساءلتها عبر سلطة الإعلام.

II. مفهوم التنمية المحلية:

1. مفهوم التنمية المحلية

لقد بات مفهوم التنمية المحلية من بين المفاهيم الأكثر أهمية والأكثر غنى في دلالاته ومعانيه، وهو ما يفسر الاهتمام الكبير للخبراء الاقتصاديين والهيئات المتخصصة بقضايا التنمية في المجتمعات المحلية، لما تمثله من وسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القومي، وذلك أنّ التنمية المحلية باتت ركيزة من الركائز الأساسية

للتنمية تستهدف تطوير عمل الوحدات المحلية والبنى التحتية للمجال المحلي، إلى جانب دورها في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق الفرص الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، علاوة على دورها الكبير في القضاء على مظاهر الفقر وتحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية في جميع الأصعدة. من هذا المنطلق، فإن التنمية المحلية يمكن أن تعرّف وفق مجموعة من المقاربات؛ إدارية وتنظيمية واقتصادية واجتماعية وحتى جغرافية.

كما عرفتها الأمم المتحدة بأن التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع.

وعلى هذا الأساس يمكن أن تعرّف التنمية المحلية على أنها: العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعّال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.

والملاحظ من خلال هذا التعريف تركيزه على عنصرين أساسيين في عملية التنمية المحلية؛ يتعلق الأول بالمشاركة الشعبية المحلية والذاتية في جهود التنمية المحلية، بينما يتمثل العنصر الثاني في طرح مشروعات التنمية المحلية بطريقة تشجع مشاركة المجتمع المحلي في العملية، وذلك بهدف ضمان تضافر جهود المواطن المحلي والحكومة في الارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وإدماجها في منظومة التنمية القومية.

2. خصائص التنمية المحلية:

- لا تقتصر عملية التنمية المحلية على تنمية جانب واحد من جوانب الحياة في المجتمع المحلي، بل هي عملية نهوض شاملة تستهدف إشباع كافة حاجيات المجتمع، من وسائل نقل ومؤسسات تعليمية، وكافة القطاعات العامة على المستوى المحلي.

- تقوم عملية التنمية المحلية على المشاركة كمبدأ أساسي ورئيسي لكافة العمليات التي تقوم بها؛ من خلال تمكين المجتمعات المحلية من ممارسة عمليات الضبط والتحكم، باعتبارها مبادرة تسهم في تفعيل أدوار المجتمع المدني. عبر تمكين الحركات الاجتماعية المهمة بالعدل والمساواة، والتعليم والصحة. وهو ما يمكن المواطنين من التعبير عن اهتماماتهم وتوصيلها لمن يشغلون مواقع القوة في تشكيل السياسة.

- تشترط عملية التنمية المحلية توفر قيادة مدربة ومهيئة على طرق و كفاءات تحقيق أهداف المجتمع المحلي.

-تمارس عملية التنمية المحلية في جميع الدول، سواء كانت دولاً متقدمة تنتمي لمصاف الدول الغنية أو دول فقيرة تنتمي لمصاف الدول الفقيرة، كما أنها عملية تشمل كافة المجتمعات سواء كانت ريفية أو حضرية، وفي جميع قطاعاتها وميادينها.

- التنمية المحلية عملية تساهم في توحيد الجهود على مستوى جميع التخصصات عند مواجهة المشكلات والأزمات، كما أنها تهتم بالاستثمار في الموارد البشرية والمادية المتوفرة في المجتمع المحلي.

-التنمية المحلية عملية تقوم على التعاون بين مكوناتها، وهو ما يجعل منها متفتحة على المساعدات الفنية التي قد تأتي من قبل الهيئات الحكومية والتطوعية سواء كانت وطنية أو دولية.

-تتميز عملية التنمية المحلية باعتمادها كل الاعتماد على أسس المبادئ الديمقراطية في العمل، كما أنها تعمل على التعبئة المحلية واكتشاف القيادات وتنمية قدراتهم القيادية في تسيير شؤون المجتمع.

3. مبادئ التنمية المحلية:

تعتمد عملية التنمية المحلية على مجموعة من المبادئ الأساسية، تم ضبطها وإمامها من خلال الممارسات السابقة ونتائج الدراسات العلمية المتواصلة، ويمكن تلخيصها في العناصر التالية:

أ. مشاركة أفراد المجتمع المحلي :

تعتبر المشاركة الشعبية المحلية في عملية التنمية المحلية من المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها عملية التنمية المحلية نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه في تنمية وعي أفراد المجتمعات المحلية بضرورة تحسين مستويات عيشهم اقتصادياً واجتماعياً، وكذلك مساعدتهم على فهم وإدراك كافة العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على مستوى الوحدات المحلية التي يعيشون فيها. فمشاركة الأفراد المحليين في عملية التنمية المحلية يتيح الفرصة أمام مختلف فئات المجتمع المحلي للمساهمة في إعداد وإدارة وتنفيذ خطط التنمية بما يتناسب مع احتياجاتهم وتطلعاتهم، والقيام بدور إيجابي في إنجاح المشروعات التنموية بشكل مستدام، ما يضمن تحقيق أهداف التنمية الوطنية الشاملة.

كما تضمن مشاركة أفراد المجتمع المحلي التعرف على كافة الإصلاحات الاقتصادية، وهو ما يدعو إلى إعادة تأهيل عاجلة والتدريب على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج، كما تضمن أيضاً مشاركة أوسع في اتخاذ القرارات الضرورية لعملية التنمية المحلية التي يكفلها المبدأ الديمقراطي واللامركزية كنظام تسيير، إضافة إلى ذلك فإن المشاركة في عملية التنمية المحلية تسمح بتأهيل الأفراد المشاركة للعمل في الإدارة المحلية ومختلف الوحدات المكلفة بتنمية مجتمعهم؛ فهي نقطة الانطلاقة لظهور القيادات خاصة إذا ما اكتسبت المصداقية أثناء تفاعلها مع مشكلات المجتمع، ويمكن تعميق المصداقية عن طريق استخدام قنوات الاتصال والتفاعل المباشر بين المجموعات

عند مزاولتها للعمل التنموي ما من شأنه أن يعمق ويعزز المشاركة بشكل يسمح ب بروز السمات القيادية ، مما ينعكس إيجابا على عملية تحقيق أهداف سياسات التنمية المحلية.

من خلال ما سبق، يمكن القول أنّ المجتمع المحلي عبارة عن تجمع الفاعلين في منطقة محددة بصورة تتيح ظهور الأنشطة اليومية المشتركة ،عن طريق تفاعل الأفراد في إطار نظامي محلي معقد ،فالمجتمع المحلي يعبر عن منطقة جغرافية محددة تتكون من مجموعة من العناصر والعمليات والحوار التي تسهم في تقدمه عن طريق حل مشكلاته الذاتية ،وبذلك فإن المجتمع المحلي هو الوحدة الاجتماعية التي من خلالها يمكن للمواطنين المشاركة في صنع وتنفيذ القرار المحلي.

ويمكن دعم الجهود المبذولة من قبل أهالي المجتمعات المحلية للنهوض بالتنمية المحلية من خلال تنظيم آلية موحدة للمشاركة الشعبية في التنمية المحلية ،بمشاركة المجالس الشعبية والقيادات التنفيذية ،وكذلك تشجيع منظمات المجتمع المدني وتأهيلها نحو إدارة وتسيير الخدمات العامة للجماعات المحلية وتحت إدارتها، علاوة على تكثيف سياسة الاتصال الجماهيري مع المواطنين المحليين والعمل على تدريب قياداتهم الشعبية بهدف الرفع من قدراتهم وإمكانياتهم في الفعل التنموي.

ب. الاعتماد على الجهات الحكومية في العمل التنموي:

وذلك عبر الاستفادة من التشجيع الحكومي من خلال توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية وإعطاء الدعم الكافي لتشجيع الاستثمار المحلي ،ومساعدة الوحدات المحلية على توفير الخبرات الفنية والتخطيط من خلال توفير الفنيين المتخصصين بهذه العمليات، ولعلّ من بين الأسباب التي تؤدي إلى الاعتماد على الجهود الحكومية في تحقيق التنمية المحلية ما هو مرتبط بنقص الموارد الطبيعية والطاقات البشرية المحلية للجماعات المحلية ،مما يستدعي ضرورة الاستفادة من المساعدات المحلية.

ت. مبدأ الشمول: يعني ضرورة تناول قضية التنمية المحلية من جميع جوانبها الاجتماعية ،الاقتصادية ،الثقافية .مستهدفة بذلك كافة قطاعات المجتمع المحلي وجميع تصنيفاته ،وآخذة بعين الاعتبار القيود والأهداف وتوقعات جميع أصحاب المصلحة ،ما يحقق العدالة التوزيعية بين المواطنين المحليين.

ث. مبدأ التكامل :ويقصد بهذا المبدأ أنّ عملية التنمية المحلية تقوم على التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية ،بشرط أن يكون هذا التوفيق متوازنا من حيث المضمون والتطبيق، كما يعني أيضا تكامل العملية لتشمل كافة أصناف المجتمع المحلي الريفية والحضرية ،علاوة على أن يكون هذا التكامل بين مشروعات التنمية خاصة عندما يتعلق الأمر بالإجراءات التنفيذية ،فإعداد مثل هذه الموارد

والوسائل في المشروعات المتكاملة فيه توفير في الجهد والتمويل والإشراف، مما يساعد على تسريع ديناميكية سياسات التنمية المحلية وتحقيق أفضل النتائج بخصوصها عبر جميع الأصعدة والميادين.

ج. **مبدأ التوازن:** إنّ المقصود بمبدأ التوازن في عملية التنمية المحلية الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، نظرا لخصوصيات كل مجتمع وما تفرضه من احتياجات ومتطلبات، فعلى سبيل المثال نجد حاجة مجتمعات الدول الفقيرة مرتبطة أشد ارتباط بقضايا التنمية الاقتصادية وسبل تحقيقها، بينما نجد في الدول المتقدمة إضافة للاهتمام بالقضايا الاقتصادية الاهتمام بقضايا مجتمعية أخرى تعكس مستوى آخر من الاحتياجات والمطالب.

ح. **مبدأ التقبل:** ويخص هذا المبدأ فئة العاملين والمشرفين على إحقاق عملية التنمية المحلية، حيث يتوجب عليهم أن يتقبلوا طبيعة المجتمع المحلي مع إدراك الإطار العام لسلوكياته وقيمه، بالإضافة إلى العمل على إشعار المواطنين المحليين على تنمية الثقة والتعاون وضرورة المشاركة في إعداد وتنفيذ عمليات التنمية المحلية على مستوى وحداتهم المحلية، وهو ما يؤدي إلى إحداث نوعا من الاستجابات الايجابية (التعاون، الشفافية، الوعي المحلي... الخ) ويساعد على تفعيل عمليات التنمية المحلية.

خ. **مبدأ التنسيق:** ويتعلق هذا المبدأ بضرورة التنسيق بين فواعل التنمية المحلية (الرسمية وغير الرسمية) مما يؤدي إلى تفعيل نتائج التنمية المحلية من جهة وتجنب تضيق الجهود وزيادة التكاليف المتعلقة بها من جهة ثانية.

4. أهداف التنمية المحلية : يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية للتنمية المحلية في النقاط التالية:

أ. **تنمية المجتمعات المحلية وتحسين ظروف عيشها اقتصاديا واجتماعيا عن طريق تلبية جميع الاحتياجات الأساسية العلاج، الأمن، السكن، اللباس، المأكل، التعليم، العمل... الخ** من خلال توسيع قاعدة المشاريع التنموية وتوفير السلع والخدمات التي يتطلبها النظام الاقتصادي المحلي، وهو ما من شأنه أن يرفع ويطور الاقتصاد الإقليمي، إضافة إلى ذلك تهدف التنمية المحلية إلى توسيع الهياكل التربوية (مدارس، معاهد، مراكز تكوين... الخ) خاصة في المناطق الريفية التي هي في حاجة دائمة إلى تطويرها وفك العزلة عنها، وكلها مجتمعة تعد شرطا أساسيا لتحسين حاجيات الأفراد والمواطنين الأساسية مع توفير إمكانية التطلع لما هو أفضل مستقبلا.

ب. **زيادة الدخل المحلي:** إن زيادة الدخل سواء الدخل المحلي أو الوطني جدّ مهم لأية تنمية حيث يعد عسبا للتنمية ومحركها الأساسي، فبواسطتها يتم برمجة مشاريع وإقامة الخطط والاستراتيجيات التنموية لذلك فإن الدخل المحلي مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر رؤوس الأموال والكفاءات التي تساهم

بدورها في تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي، سواء بتثمين الموارد المحلية أو البحث عن أساليب من شأنها أن تضمن تحقيق الزيادة في الدخل المحلي.

- ت. شمول كافة مناطق الدولة بالمشاريع التنموية وذلك بما يضمن تحقيق العدالة التوزيعية بين مختلف الوحدات المحلية معاً لحيلولة دون تركزها في مناطق الجذب السكاني؛ فهي تشمل جميع الهياكل والنشاطات الملائمة لطبيعة البنى المنطقية، الوضع الذي من شأنه تحسين وتنمية قدرات تقديم الخدمات في كافة المناطق المحلية.
- ث. تفعيل التعاون والمشاركة بين المواطنين المحليين ومجالسهم المنتخبة: وهو ما يساعد على نقل المجتمع المحلي من حالة اللامشاركة إلى المشاركة الفاعلة، ورفع درجة ومستوى وعياً لمواطن المحلي بما يؤدي إلى تفعيل عمليات التنمية المحلية من خلال إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار والتحرر من الأطر والعوائق الفكرية والإنسانية، بهدف تحقيق حياة أفضل وأحسن للمواطن المحلي.
- ج. الرفع من القدرات المالية للوحدات المحلية: بما يساعدها على إحقاق مشاريعها التنموية وتدعيم استقلاليتها.
- ح. تنمية قدرات القيادات المحلية والعمل على الرفع من أدائها الوظيفي.
- خ. تطوير الاستثمار المحلي: وذلك عبر جعل مناطق المجتمعات المحلية مناطق جذب للنشاطات الاقتصادية المختلفة.
- د. تعزيز اللامركزية (الإدارية/ السياسية): وجعلها أساساً في صنع وتنفيذ سياسات التنمية المحلية.
- ذ. تعزيز مشاركة الفواعل غير الرسمية: وتفعيل أدوارها في صناعة و تنفيذ ومتابعة خطط التنمية المحلية.
- ر. الحد من الهجرة الداخلية: وذلك بهدف عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة من الريف إلى المناطق الحضرية.
- ز. العمل على الوصول إلى إمكانيات التكامل والتعاون بين المناطق: وذلك بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة و الموحدة بين مختلف المناطق، مما يساعد على تحسين نوعية الخدمات المقدمة و يسرّع من عملية التنمية.
- س. التصدي ومحاربة الآفات الاجتماعية: كالجريمة، العنف، السرقة، المخدرات... الخ، والعمل على نشر تربية المجتمع المحلي عبر مختلف برامج التوعية.

5. مقومات التنمية المحلية:

إن عملية التنمية المحلية تقوم على مجموعة من المقومات التي لا يمكن الاستغناء عنها ، والتي يقسمها الكثير من الباحثين إلى ثلاث عناصر رئيسية جاءت كما يلي :

أ. **العنصر المالي** : يرتبط مفهوم التنمية المحلية على مستوى المحليات بضرورة وجود هيكل تمويل محلي يؤدي إلى زيادة وتعظيم معدلات التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية ، حيث تطلب عملية التنمية المحلية بطبيعتها توفير أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية في المحليات خاصة الذاتية منها، فتتمويل التنمية المحلية من أهم العناصر التي تحدد مدى نجاح العملية في تحقيق أهدافها، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية ؛ ويعرف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المستهدفة.

ب. **العنصر البشري** : يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في عملية التنمية المحلية نظرا لدوره المهم في العملية الإنتاجية والإدارة المحلية؛ فالعنصر البشري هو الذي يفكر في وضع الاستراتيجيات التنموية وهو المسؤول عن تسييرها عبر مختلف المراحل التي تمر عليها، كما أنه المسؤول عن توفير مكونات التنمية المحلية من تمويل ودعم وتنظيم ، حيث يعتبر هدفا ووسيلة في عملية التنمية المحلية ، وعلى هذا الأساس وجب تنمية المورد البشري وجعله أكثر فاعلية في تسيير عمليات التنمية عبر الإدارات المحلية ، وذلك لضمان نجاح الاستراتيجيات التنموية في تحقيق أهدافها.

ت. **العنصر التنظيمي** : وهو العنصر الذي يتضمن وجود إدارة محلية تكون مهمتها السهر على إدارة وتسيير الشؤون المحلية تحت ما نسميه بالنهج اللامركزي؛ فالتنمية المحلية من حيث أطر تسييرها لا تنماشى والنظام المركزي باعتبارها عملية تخص الوحدات والأقاليم المحلية ، لهذا وجب أن يكون لها عنصرا تنظيميا خاصا في تسييرها وإدارتها وهو ما نسميه بالإدارة المحلية.

وقد عرفها الباحث البريطاني كرام مودي (*GrameModie*) على أنها " مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة" ويعرفها العطار فؤاد العطار بأنها " توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو محلية تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة ورقابتها" ، بينما يعرفها خالد سمارة الزعبي على أنها " أسلوب للإدارة بمقتضاها يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي ، تتمتع بشخصية اعتبارية ويمثلها مجالس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية .

كما تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الإدارة المحلية تبعا لوجهات نظر الفقهاء والمفكرين وستتطرق الى بعض التعريفات.

تعريف الفقيه فالين: هي سحب وظائف من السلطة المركزية وإحالتها لسلطة مستقلة ذات اختصاص محدد سواء كان هذا الاختصاص إقليميا أو محليا - .

كما عرفها الكاتب الفرنسي أندريه ديلوبادير: الإدارة المحلية هي الإصلاح وحدة محلية لإدارة نفسها بنفسها وأن تقوم بالتصرفات الخاصة بشؤونها.

ويعرفها المفكر جورج بليز: بأنها أي منظمة لها سكان يقيمون في منطقة جغرافية معينة مع تنظيم مسموح به وهيئة حاكمة، بالإضافة إلى شخصية قانونية مستقلة وسلطة تقدم خدمات عامة أو حكومية معينة مع درجة كبيرة من الاستقلال بما في ذلك سلطة قانونية وفعالية لجني جزء على الأقل من إيراداتها

ويعرفها علماء السياسة: على أنها الأجهزة والمجلس المحلية التي تمكن المنتخبين على مستوى الولاية أو البلدية من المشاركة في صنع القرار.

وأما الدكتور عادل محمود حميدي فيراها: أن يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة (السلطة المركزية) وبين هيئات محلية منتخبة، تتمثل تمثيلا صادقا للسكان المحليين ويكون لها سلطة البث والتصرف في المسائل التي تخص مصالح سكان المحليين تحت رقابة السلطة المركزية.

III. الجماعات المحلية في الجزائر

1- تعريف الجماعات المحلية في الجزائر:

أ. لغة: تعرف الجماعات المحلية على أنها مجموعة سكان قسموا لإقليم، لها مصالح مشتركة تدبرها أجهزة إدارية خاصة بها، أنشأها على هذا النحو الدستور أو القانون.

ب. اصطلاحا: تعد الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

2- مستويات الإدارة المحلية في الجزائر.

يقوم بمهام الإدارة المحلية مؤسستين هامتين يتميز كل منهما بالتنظيم اجتماعي، ويقومان على الاعتماد المتبادل بينهما بالدرجة الأولى ثم بينهما وبين بيئتهما ومحيطها الاجتماعي، وتتمثل هاتين المؤسستين فيما يلي:

1.2. البلدية: عرفها المشـرع الجزائري بموجب المادة 01 من قانون 90-08 المؤرخ في

17 أبريل 1990 المتضمن قانون البلدية "البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية وتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي."

أما في القانون 11-10 المؤرخ في 22 جويلية 2011 المتعلق بقانون البلدية حسب:

المادة 01: البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحث بموجب القانون.

المادة 02: البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل اطار مشاركة المواطن في تسيير شؤونه العامة.

أ. إنشاء البلدية:

تنشأ البلدية بموجب القانون، وذلك ما نصت عليه المادة 01 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية وهو ما يضفي عليها طابعا خاصا، ويعطي لها أساسا قانونيا قويا ويكفي القول أن الوزارة هي تنظيم إداري أعلى وتمتع بسمو المكانة، وللبلدية إقليم جغرافي معين ولها مساحة وحدود معينة ويقطن بها عدد معين من السكان وتختلف هذه المعايير من بلدية إلى أخرى بالإضافة إلى أن البلدية يجب ان يميزها اسم ومقر رئيسي وذلك ما نصت عليه المادة 06 من نفس القانون "البلدية اسم ومقر رئيسي".

يمكن أن يتغير اسم البلدية أو مقرها الرئيسي وذلك بمرسوم رئاسي صادر عن رئيس الجمهورية وذلك ما نصت عليه المادة 07 من القانون 131-10.

يتم تغير اسم بلدي أو تعيين مقرها الرئيسي أو تحويله بموجب مرسوم رئاسي بناء على تقرير الوزير المكلف بالداخلية بعد اخذ رأي الوالي ومدولة المجلس الشعبي البلدي المعني، ويخطر المجلس الشعبي الولائي بذلك.

ب. هيئات البلدية:

تتوفر البلدية على ثلاث هيئات، وهذا ما نصت عليه المادة 15 من قانون البلدية رقم 11-10:

- ❖ **هيئة مداولة:** المجلس الشعبي البلدي.
 - ❖ **هيئة تنفيذية:** يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي.
 - ❖ **إدارة:** ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- تمارس الهيئات البلدية أعمالها في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما.

ت. المجلس الشعبي البلدي

يعتبر المجلس الشعبي البلدي منتخب يتشكل من أعضاء منتخبين محليين عن طريق الاقتراع العام السري والمباشر بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة لمدة خمس (05) سنوات .

ث. سير المجلس الشعبي البلدي:

يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين (2) ولا تتعدى مدة كل دورة خمسة (5) أيام يعد المجلس الشعبي البلدي نظامه الداخلي ويصادق عليه في أول دورة " . (المادة 16 من القانون رقم 11-10) .

"يمكن المجلس لشعبي البلدي أن يجتمع في دورة غير عادية كلما اقتضت شؤون البلدية ذلك بطلب من رئيسه أو ثلثي (3/2) أعضائه أو بطلب من الوالي" . (المادة 17 من القانون رقم 11-10)

ج. صلاحيات المجلس الشعبي البلدي حسب القانون البلدية رقم 11-10

يشكل المجلس الشعبي البلدي إطارا للتعبير عن الديمقراطية، يمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

عموما يمكن تقسيم اختصاصات المجلس الشعبي البلدي الى اختصاصات تقليدية واختصاصات اقتصادية واجتماعية.

❖ الاختصاصات التقليدية: وتشمل

• وظائف الإدارة العامة والمالية، أهمها إدارة الأملاك العقارية، التصويت على قبول الهبات والوصايا، إقرار الصفقات العمومية، إنشاء المرافق المحلية.

• وظائف المالية، أهمها التصويت على الميزانية وتضمن قسمين، التسيير والتجهيز والاستثمار.

وتكون موارد ونفقات كل القسم متوازنة ويمكن إجراء تصحيح للميزانية بموجب أخرى إضافية خلال السنة المالية الجارية.

❖ التهيئة والتنمية المحلية: حسب المواد 107 إلى 112 من قانون البلدية:

➤ يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهده ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها، تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا، وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية.

يكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي.

➤ يشارك المجلس الشعبي البلدي في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

- تخضع إقامة أي مشروع استثمار و /أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية ، إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي ولاسيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير في البيئة.
- يسهر المجلس الشعبي البلدي على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء ولاسيما عند إقامة مختلف المشاريع على إقليم البلدية.
- يبادر المجلس الشعبي البلدي بكل عملية ويتخذ كل إجراء من شأنه التحفيز وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي.
- تساهم البلدية في حماية التربة والموارد المائية وتسهر على الاستغلال الأفضل لهما.
- ❖ **التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز:** طبقا للمواد 113 حتى 121 تكمن صلاحيات المجلس فيما يلي:
- تزود البلدية بكل أدوات التعمير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما بعد المصادقة عليها بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي.
- يقتضي إنشاء أي مشروع يحتمل الإضرار بالبيئة والصحة العمومية على إقليم البلدية موافقة المجلس الشعبي البلدي , باستثناء المشاريع ذات المنفعة العامة الوطنية التي تخضع للأحكام المتعلقة بحماية البيئة.
- يقوم المجلس الشعبي البلدي بتعريف الفضاء الأهل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما ولاسيما منها المتعلقة بالمجاهد والشهيد.
- إدارة البلدية: للبلدية إدارة توضع تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي وينشطها الأمين العام للبلدية. يتحدد تنظيم إدارة البلدية طبقا لهذا القانون وحسب أهمية الجماعة وحجم المهام المسندة . يتلقى التفويض بالإمضاء من رئيس المجلس الشعبي البلدي قصد الإمضاء على كافة الوثائق المتعلقة بالتسيير الإداري والتقني للبلدية باستثناء القرارات.

2.2 الولاية:

وعرفت المادة الأولى من القانون 90-90 على أنها: "جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".

أما في القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بقانون الولاية فهي: "الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة ، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة".

أ. هيئات الولاية:

طبقا للمادة الثامنة من قانون الولاية لسنة 2012 يتولى تسيير شؤون المختلفة هيئاتها المجلس الشعبي الولائي كهيئة مداولة والوالي، وستتولى فيما يلي تفصيل القواعد المتعلقة بكل الهيئتين.

ب. المجلس الشعبي الولائي:

ان المجلس الشعبي الولائي هو جهاز مداولة على مستوى الولاية ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في التسيير

➤ تشكيلة المجلس:

يتشكل المجلس من مجموعة من المنتخبين تم اختيارهم من قبل سكان الولاية من بين مجموعة من المترشحين

➤ المنتخبين:

يتراوح عدد أعضاء المجلس الشعبي الولائي بين 35 و 55 عضوا، حسب عدد سكان الولاية على أن تكون كل دائرة انتخابية ممثلة بعضو على الأقل.

- ويشترط في المترشح لعضوية المجلس الشعبي الولائي كما هي محددة في المادة 78 من قانون الانتخابات التي تنص على ما يلي:

- أن يستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة 03 من هذا القانون العضوي ويكون مسجلا في الدائرة الانتخابية التي يترشح فيها.

- أن يكون بالغا 23 سنة على الأقل يوم الاقتراع.

- أن يكون ذا جنسية جزائرية.

- أن يثبت أداء الخدمة الوطنية أو الإعفاء منها.

- أن لا يكون محكوما عليه في الجنايات والجنح المنصوص عليها في المادة 05 من هذا القانون العضوي ولم

يرد اعتباره.

- ألا يكون محكوما عليه بحكم نهائي بسبب تهديد النظام العام أو الإخلال به.

وينتخب المجلس الشعبي الولائي لمدة خمس سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة، كما تنص المادة 65

منه.

➤ اختصاصات المجلس الشعبي الولائي:

إن اختصاصات المجلس الشعبي الولائي تشمل جميع أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتهيئة إقليم الولاية وحماية البيئة و توسيع وترقية الفلاحة وحماية البيئة والغابات الصحة الحيوانية ،المياه الصالحة للشرب وتطهير الماء.

الهياكل الأساسية الاقتصادية :وذلك بالقيام بالأعمال والأنشطة التالية، طرق الولاية وصيانتها وتصنيفها وترقية هياكل استقبال الأنشطة ،الإنارة الريفية وفك العزلة.

التجهيزات التربوية والتكوينية: حيث تتولى الولاية إنجاز وصيانة مؤسسات التعليم ،الثانوي، والتقني والتكوين المهني.

النشاط الاجتماعي والثقافي : حيث يقوم المجلس بعدة أعمال في هذا المجال والمتمثلة فيما يلي، التشغيل إنجاز هياكل الصحة العمومية، القيام بأعمال الوقاية الصحية، مساعدة الفئات الاجتماعية المحتاجة إلى الرعاية .

السكن: أن يساهم المجلس ويشجع إنشاء مؤسسات البناء والتعاونية العقارية.

ت. الوالي: ويشكل أعلى سلطة تنفيذية في الولاية بحد ذاتها كمؤسسة ،وكذلك في الولاية كلها كإقليم جغرافي سكاني محدد ويعين الوالي طبقا للمادة 78 من الدستور بمرسوم رئاسي يتخذ في مجلس الوزراء بناء على تقرير من وزير الداخلية.

ث. صلاحيات الوالي: يتمتع الوالي بعدة صلاحيات يمكن أن نقسمها إلى نوعين أساسين كمثل

للولاية وفي هذا الإطار له صلاحيات عديدة وكمثل للدولة في إقليم الولاية من جهة اخرى.

➤ صلاحيات الوالي كمثل للولاية:

ويمكن تحديدها من خلال هذه الصلاحيات:

- يسهر على نشر مداورات المجلس الشعبي الولائي وتنفيذها.
- يمثل الوالي الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية.
- يؤدي كل من أعمال إدارة الأملاك والحقوق التي تتكون منها ممتلكات الولاية ويبلغ المجلس الولائي بذلك.

- يمثل الوالي الولاية أمام القضاء.

- يعد الوالي مشروع الميزانية ويتولى تنفيذها بعد مصادقة المجلس الشعبي الولائي عليها.

- يسهر على تحسين سير الولاية ومؤسساتها ويتولى تنشيط ومراقبة نشاطها.

- يقدم الوالي أمام المجلس الشعبي بياننا سنويا حول نشاطات الولاية يتبع بمناقشة.

➤ **صلاحيات الوالي كمثل للدولة ومفوض الحكومة:**

يمكن تحديد صلاحيات الوالي كمثل للدولة ومفوض الحكومة في النقاط التالية:

- ينشط وينسق ويراقب نشاط المصالح غير الممركزة للدولة لمختلف القطاعات في الولاية.
- يستثني من ذلك العمل التربوي والتنظيم في مجال التربية والتعليم العالي، وعاء الضرائب وتحصيلها
- الرقابة المالية، إدارة الجمارك، مفتشية العمل، مفتشية الوظيفة العمومية، المصالح التي يتجاوز نشاطها بالنظر إلى طبيعة أو خصوصية إقليم الولاية.
- يسهر الوالي على تنفيذ القوانين والتنظيمات الصادرة عن السلطة التشريعية وذلك بعد نشرها في الجريدة.
- يتمتع الوالي بسلطة الضبط الإداري باعتباره مسؤولاً عن حماية النظام والحفاظ على أمن وسلامة السكان.
- كما يتمتع الوالي بسلطة الضبط القضائي في حالة وقوع جنائية أو جنحة ضد أمن الدولة.

3.2 مميزات الجماعات المحلية في الجزائر:

تتميز الجماعات المحلية بجملة من الخصائص، أهمها الاستقلال الإداري والاستقلال المالي.

أ - الاستقلالية الإدارية:

هي من المميزات التي تنتج بشكل عادي من الاعتراف بالشخصية المعنوية، وهو ما أكدته المادة الأولى من قانون البلدية الجزائري 10-11.

فالاستقلال الإداري يعني أن تنشأ أجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة، بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وذلك وفقاً لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة وتتمتع هذه الاستقلالية بعدة مزايا نذكر منها:

- تخفيض العبء عن الإدارة المركزية نظراً لكثرة وتعدد وظائفها.
- تجنب التباطؤ وتحقيق الإسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.
- تفهم أكثر وتكفل أحسن برغبات وحاجات المواطنين من الإدارة المركزية.
- تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية المحلية.

ب - الاستقلالية المالية:

إن تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري وجب الاعتراف لها بخاصية الاستقلال المالي وهذا يعني توفير موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة إليها، وإشباع

حاجات المواطنين في نطاق عملها وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة و بنص قانون البلدية بأن: "يقوم المجلس الشعبي البلدي باسم البلدية وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية" بالإضافة إلى ذلك فان الاستقلالية المالية للجماعات المحلية تسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية في حدود ما تمليه السياسة الاقتصادية للدولة ،حتى لا يكون لذلك تأثير على مجرى نمو الاستقلال الاقتصادي.

IV- واقع الحكومة المحلية في الجزائر

1. مضامين الحكومة في قانون البلدية 10-11

صدر قانون رقم 10-11 في 22-06-2011 المتعلق بالبلدية من أجل تفعيل الحكومة المحلية التي تعطي الجماعات المحلية بالغ الأهمية تكريسا لإدارة القرب والديمقراطية التشاركية التي تجعل من المواطن شريك في الخدمة و في تسيير الشؤون المحلية واعتمادا على ما جاء في القانون 10-11 الذي تطرق إلى المبادئ التالية:

أ. مبدأ اللامركزية:

جاء في المادة 01: البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة ،وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون.

المادة 02: البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

المادة 03: تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون. وتساهم مع الدولة، بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.

من خلال هذه المواد المشرع الجزائري من خلال القانون 10-11 كرس مبدأ اللامركزية وبالتالي أحد مبادئ الحكومة المحلية ومن خلال هذا المبدأ يتحقق ما يلي:

- منح الشخصية المعنوية الاستقلالية المالية للبلدية.
- تعبر البلدية عن انشغالات المواطنين.
- إتاحة الفرصة للمواطن المحلي بالمشاركة في تسيير شؤونه.
- خضوع البلدية في ممارسة مهامه السيادة القانون.

ب. مبدأ الشفافية

جاء في المادة 11: يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشاراتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون ويمكن في هذا المجال استعمال على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة، كما يمكن المجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين.

وحسب المادة 14: يمكن كل شخص الاطلاع على مستخرجات مداوات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية ، ويمكن كل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته. المادة 22: يلصق مشروع جدول أعمال الاجتماعات عند مدخل قاعة المداوات وفي الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور.

المادة 26: جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية وتكون مفتوحة لمواطني البلدية و لكل مواطن معني بموضوع المداولة.

إن تكريس مؤشر الثقافية في قانون البلدية يسمح ب:

- إتاحة الفرصة للمواطنين في ممارسة الرقابة الشعبية على أعمال المجلس الشعبي البلدي.
- إعلام المواطنين بنشاطات البلدية وقراراتها.
- تكريس المرونة في التعامل ورفع الضبابية و تحسيس المواطنين بالمسؤولية.
- الالتزام بالشفافية في التعامل يكرس دولة القانون.

ت. مبدأ المساواة:

جاء في المادة 43: يوقف بقرار من الوالي كل منتخب تعرض لمتابعة قضائية بسبب جنائية أو جنحة لها صلة بالمال العام أو لأسباب مخلة بالشرف أو كان محل تدابير قضائية ... في حالة صدور حكم نهائي بالبراءة، يستأنف المنتخب تلقائيا و فوراً ممارسة مهامه الانتخابية.

المادة 44: يقصى بقوة القانون من المجلس كل عضو مجلس شعبي بلدي كان محل إدانة جزائية نهائية للأسباب المذكورة في المادة 43 أعلاه.

من خلال هاتين المادتين تم تكريس قواعد المساواة الأعضاء المنتخبين على مستوى البلدية في حالة تعرضهم لمتابعة قضائية في الحالات المذكورة في المادة.

ث. مبدأ سيادة القانون:

نصت المادة 46 على: يتم الحل والتجديد الكلي للمجلس الشعبي البلدي: في حالة خرق أحكام دستورية.

جاء في المادة 56 : مع مراعاة أحكام المواد 57 و 59 و 60 أدناه ،تصبح مداوات المجلس الشعبي البلدي قابلة للتنفيذ بقوة القانون بعد واحد وعشرين (21)يوما من تاريخ ايداعها بالولاية ، كما تنص أيضا على الرقابة المفروضة على البلدية.

2. مضامين الحوكمة في قانون الولاية 07-12

صدر هذا القانون في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية وهو جاء لثمين مفهوم الحوكمة و تماشيا مع الإصلاحات الجديدة لاسيما قانون البلدية 10-11 واعتمادا حيث تناول المبادئ التالية:

أ. مبدأ اللامركزية

جاء في المادة 01: الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون،وهي أيضا الدائرة الإدارية غير المركزية للدولة.

وحسب المادة 03: تتوفر الولاية بصفقتها الجماعة الإقليمية اللامركزية على ميزانية خاصة.

من خلال هاتين المادتين تم تكريس النظام الإداري اللامركزي ، وإعطاء الشخصية المعنوية والاستقلال المالي للولاية.

ب. مبدأ الشفافية:

حسب المادة 18:يلصق جدول أعمال الدورة فور استدعاء أعضاء المجلس الشعبي الولائي عند مدخل قاعة المداوات وفي أماكن الإلصاق المخصصة لإعلام الجمهور، ولاسيما الإلكترونية منها ،وفي مقر الولاية والبلديات التابعة لها.

المادة 26: تكون جلسات المجلس الشعبي الولائي علنية.

المادة 31: مع مراعاة أحكام المادة 32 أدناه،يلصق مستخلص مداولة المجلس الشعبي الولائي .

المادة 32: مع مراعاة الأحكام التشريعية والتنظيمية ، يحق لكل شخص له مصلحة أن يطلع في عين المكان على محاضر مداوات المجلس الشعبي الولائي وان يحصل على نسخة كاملة أو جزئية منها على نفقته.

من خلال هذه المواد يبدو بوضوح تجسيد مبدأ الشفافية ضمن القانون 07-12 المتعلق بالولاية .

ت. مبدأ المساءلة:

جاء في المادة 37:يمكن أي عضو من أعضاء المجلس الشعبي الولائي توجيه سؤال كتابي لأي مدير أو مسؤول من مسؤولي المصالح أو المديرات غير المركزية للدولة...يجب على مديري ومسؤولي هذه المديرات والمصالح الإجابة.

وتعتبر المساءلة دليل على شفافية عمل مديري ومسؤولي المصالح كما تفتح باب المراقبة عليها.

أما عن تحمل الولاية للمسؤولية فقد جاء في ذلك في المادة : 140 الولاية مسؤولة مدنيا عن الأخطاء التي يرتكبها رئيس المجلس الشعبي الولائي والمنتخبون.

ث. مبدأ المشاركة:

حسب المادة 01: شعارها هو الشعب وبالشعب .

كما جاء في المادة 27: يتولى رئيس الجلسة ضبط المناقشات ويمكنه طرد أي شخص غير عضو بالمجلس يخل بحسن سير هذه النقاشات بعد إنذاره.

المادة 36: يمكن لجان المجلس الشعبي الولائي دعوة كل شخص من شأنه تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة بحكم مؤهلاته أو خبرته.

المادة 131: يمكن للولاية اللجوء إلى توظيف خبراء ومختصين عن طريق التعاقد.

لقد كرس قانون 07-12 مبدأ المشاركة من خلال :

- إشراك المواطنين في اتخاذ القرار على مستوى ولايتهم.
- بعث روح المسؤولية وإحياء الحس المدني لدى المواطن وخلق روح المبادرة.
- تقوية الثقة بين المواطنين والمصالح الولائية.

ج. مبدأ سيادة القانون:

تنص المادة 05: تخصص الدولة للولاية بصفتها الجماعة الإقليمية الموارد المخصصة لتغطية الأعباء و الصلاحيات المخولة لها بموجب القانون.

المادة 10 : يخضع كل تعديل في الحدود الإقليمية للولاية إلى القانون.

المادة 48: يتم حل المجلس الشعبي الولائي وتحديد الكلي في حالة خرق أحكام دستورية.

المادة 53: تبطل بقوة القانون مداوات المجلس الشعبي الولائي: المتخذة خرقا للدستور وغير المطابقة للقوانين والتنظيمات.

حرص المشرع الجزائري من خلال قانون الولاية الجديد على تكريس مبدأ حكم القانون وعدم مخالفة الأحكام الدستورية، وهذا يكون بإتباع الإجراءات القانونية في مجال المداوات والتصرفات والنشاطات التي تقوم بها الولاية.

خلاصة الفصل:

حاولت في هذا الفصل تسليط الضوء على المصطلحات العلمية لهذا الموضوع الذي يدور بحثه على ثلاث نقاط أساسية وهي الحوكمة كأداة والتنمية كهدف والجماعات المحلية كحدود مكانية ، وهو موضوع مطروح ومتداول لدى رجال السياسة والإدارة ، إذ يمكن القول إن الحكم الراشد ومن خلال الفاعلين وآلياته يعتبر أسلوب من أساليب الإدارة الحديثة ، حيث يتمتع بأمور تجعل من (الجماعات المحلية) إدارة أكثر عدالة وشفافية، وأكثر تشاركية وكذلك كأداة للتنمية المحلية.

كما تبين أن مبادئ الحوكمة (مبدأ اللامركزية ، مبدأ الشفافية ، مبدأ المساءلة ، سيادة القانون) موجودة في قانوني البلدية والولاية 10-11 و 07-12 على التوالي ، أما تطبيقها في الواقع هذا ما سوف نتعرف عليه في الجانب التطبيقي من البحث.

الفصل الثاني :

واقع الحوكمة المحلية في تسيير مشاريع

التنمية المحلية في بلدية اولاد ابراهيم .

الفصل الثاني: واقع الحوكمة المحلية في تسيير مشاريع التنمية المحلية في بلدية اولاد ابراهيم

I- تقديم البلدية :

1 - نبذة عن بلدية اولاد ابراهيم :

تعتبر البلدية البنية الأولى في بناء دولة ديمقراطية شعبية في مضمونها و هياكلها كما تشكل وحدة محلية مستقلة نسبيا و هي الممثل الرسمي للشعب و المسؤولة على تقدير مصلحة المجتمع و العمل على تجسيد حاجياته و طموحاته .

1.1 التسمية : سميت بلدية اولاد ابراهيم بهذا الاسم نسبة إلى الرجل الأول الذي وطأت قدماه هذا المكان .

2.1 التاريخ و النشأة : تاريخ منطقة اولاد ابراهيم تؤكد قدم الآثار الرومانية المتواجدة بمنطقة الخربة و كذا دوار السويق التابع لها و حظيت المنطقة بزيارة الشيخ بوعمامة أثناء القرن الثامن عشر مرتين ، كما للبلدية رصيد ثوري في مجابهة الاستعمار الفرنسي و لعل أهم معركة هي معركة ميمونة ، إضافة إلى تواجد مركزين للتعذيب بيالول و قرية التوتة .

بلدية اولاد ابراهيم كانت سنة 1956 تابعة لبلدية سعيدة المختلطة ، واستقلت عنها سنة 1963 ، ثم انبثقت عنها بلدية تيرسين أثناء التقسيم الإداري لسنة 1963 ، و ارتقت الى دائرة سنة 1991.

3.1 الموقع الجغرافي : تقع بلدية اولاد ابراهيم شمال شرق ولاية سعيدة و تبعد عنها بحوالي 40 كلم على محور الطريق الوطني رقم 94 الرابط بين ولايتي سعيدة و تيارت و تشكل منطقة حدودية بين ولايات : سعيدة ، تيارت و معسكر .

4.1 حدودها :

- شمالا : بلدية عوف (ولاية معسكر) .

- جنوبا : بلدية تيرسين .

- شرقا : بلدية تاخارت (ولاية تيارت) .

- غربا : بلدية تيرسين .

المساحة : تقدر مساحتها بحوالي 253.50 كلم² .

5.1 المناخ : تتميز البلدية بمناخ حار و جاف صيفا و ممطر بارد شتاء و قد تتراوح كمية الأمطار من 300 إلى 400 مم/سنويا .

2- المعطيات الإجتماعية :

1.2 إحصاء السكان : حسب آخر إحصاء للسكان (سنة 2021) بلغ عدد سكان البلدية حوالي 24907 نسمة موزعين على التجمع الرئيسي (اولاد ابراهيم) و التجمعات الثانوية :

- قرية الخريشفة : 1925 نسمة .

- قرية التوتة : 1314 نسمة .

- قرية راس قرسييف : 590 نسمة .

2.2 التعليم :

الإبتدائي: تتوفر البلدية على 12 مدرسة ابتدائية .

المتوسط: تتوفر البلدية على 04 متوسطات .

الثانوي: يوجد بالبلدية ثانويتين .

التكوين المهني: تتوفر على مركز للتكوين المهني و التمهين .

3.2 البنية العمرانية الحالية :

تتكون من مركز البلدية و الدائرة و التي تضم حوالي 61 % من السكان ، مع معدل نمو يقدر بـ 5 %.

- مركز البلدية هو التجمع الأكثر أهمية من الناحيتين الاقتصادية و الاجتماعية ، كما تضم البلدية

تجمعين هامين بمحاذاة الطريق الوطني رقم 94 : الخريشفة و التوتة (16 % من السكان) و تجمعات اولاد علي

عيون البرانيس ، راس قرسييف سيدي مخلوف

3 - مميزات النسيج العمراني و نوعية السكنات :

تضم البلدية عدة أنماط للسكن حوالي 3579 سكن ، و تضم معدل شغل للمسكن (TOL) بحوالي

5.63 شخص/مسكن و TOP 2.21 و منها :

1.3 سكنات استعمارية : يمثل النواة الأولى لتشكيل البلدية و حاليا هي مركزها و حالتها متوسطة

2.3 سكنات البناء الذاتي : سكنات قديمة تسمى بالحوش أيضا و حالتها متوسطة أيضا .

3.3 سكنات التجزئات : سكنات فردية تتواجد خاصة بالجهة الجنوبية و حالتها جيدة .

4.3 سكنات نصف جماعية : تشكل حوالي 10 % من مجموع السكنات .

5.3 سكنات جماعية.

4- المعطيات الإقتصادية :

1.4 النقل :

تحتوي بلدية اولاد ابراهيم على محطة برية لنقل المسافرين صنف C ، كما يخترقها الطريق الوطني رقم 94 و الذي يمر على مركز البلدية و هو يساهم في تنمية بعض الخدمات كالتجارة و المقاهي و المطاعم .
تضم البلدية أيضا عدة طرق ولائية :

- الطريق الولائي رقم 9A الرابط بين البلدية و تيرسين .

- الطريق الولائي رقم 58 و الذي يمر شمال البلدية .

- الطريق الولائي رقم 11 بين قرية التوتة و تيرسين .

إضافة إلى الطرق البلدية و المسالك التي تربط بين مختلف التجمعات .

2.4 منشآت أخرى :

- تعبر البلدية قناة الغاز الطبيعي عالية الضخ (gazoduc) و التي تشكل ارتفاعا هاما .

- يمر بالبلدية أيضا خط كهربائي عال التوتر THT وخطوط متوسطة التوتر تمول البلدية و قراها بشبكة

الكهرباء .

3.4 المؤسسات المنتجة و الصناعية : تفتقر البلدية لأدنى الهياكل الإقتصادية و حتى المؤسسات

المستثمرة (ماعدا مؤسسة مختصة في صناعة أغذية الأنعام) ، و هي تضم فقط بعض الأنشطة الحرفية على غرار النجارة التلحيم ، الميكانيك ...

5 - الصحة : يوجد ببلدية اولاد ابراهيم عيادة واحدة متعددة الخدمات و 05 قاعات علاج إضافة

إلى مركز لتصفية الكلى .

6- التجهيزات المتوفرة: مقر الدائرة ، مقر البلدية ، الدرك الوطني ، أمن الدائرة ، أمن الطرقات ، محطة

برية ، مقر البريد مقر اتصالات الجزائر ، مقر الحماية المدنية ، ثانويتين ، 04 متوسطات ، 12 مدرسة ، سوق أسبوعي ، ملعب بلدي ، محطة خدمة

7- الهيكل التنظيمي لبلدية اولاد ابراهيم

1.7 مكاتب البلدية :

تتوفر البلدية على عدة مصالح و مكاتب تضم مجموعة من الموظفين يعملون على حسن سير المصالح

و تلبية احتياجات المواطنين و تحقيق المصلحة العامة .

1.1.7 مكتب رئيس المجلس الشعبي البلدي :

يتولى رئيس المجلس الشعبي إدارة الشؤون العامة للبلدية من خلال مداولاته و يمثل حلقة وصل بينها و بين الولاية .

2.1.7 مكتب الأمانة العامة :

تعتبر الأمانة العامة عصب البلدية تضم منصب الأمين العام و مصلحة الإعلام الآلي و البيوميتري و يتولى الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي ما يلي :

- ضمان تحضير اجتماعات المجلس .
- تنشيط و تنسيق سير المصالح الادارية و التقنية .
- ضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة بتطبيق المداولات المتضمنة الهيكل التنظيمي و مخطط تسيير المستخدمين .
- يتلقى التفويض بالإمضاء من أجل الأمضاء على كافة الوثائق المتعلقة بالتسيير الاداري و التقني للبلدية باستثناء القرارات .

3.1.7 مكتب المستخدمين :

يتولى متابعة شؤون الموظفين ابتداء من احداث منصب العمل إلى غاية الخروج للتقاعد ومن بين مهامه :

- إنجاز المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية .
- إنجاز محاضر التعيين .
- إنجاز قرارات التنصيب و التثبيت .
- إنجاز المذكرات .
- إنجاز شهادات العمل و طلبات العطل .
- الرد على جميع المراسلات المتعلقة بالمستخدمين .

4.1.7 مكتب التوثيق و الأرشفة :

- يضطلع بتسيير أرشفة البلدية و المحافظة عليه .
- اصدار الصفقات .
- ترتيب سجل الجرد .
- إنجاز أعمال المحاسبة و التسيير .

5.1.7 مكتب التحصيل و تسيير الممتلكات :

- ابرام عقود الإيجار .
 - تسيير الأسواق و المذابح .
 - تسيير المحاشر .
 - تحصيل الرسوم بمختلف أنواعها .
- 6.1.7 مكتب البناء و التعمير : يقوم بما يلي :

- تسيير الاحتياطات العقارية .
- إنجاز دراسات الهندسة .
- ترتيب الممتلكات العقارية .
- منح القطع الأرضية .
- اعداد ملفات نزع الملكية .
- إنجاز الرخص بمختلف أنواعها (البناء ، الهدم ، التجزئة ، التعمير ...)
- تسيير ملف البنائات الفوضوية .
- متابعة المشاريع و مراقبتها .

7.1.7 مكتب النظافة و الأمن :

- متابعة نجاح البرامج و التوصيات الخاصة بمكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه .
- مراقبة شبكة التطهير و اصلاحها .
- التنشيط و التوعية و مراقبة عملية رفع النفايات المنزلية .
- اجراء التحاليل للمياه .
- مراقبة المحلات التجارية .
- تنشيط لجنة النظافة و الأمن .

8.1.7 مكتب الحالة المدنية :

- إعداد سجلات الحالة المدنية بكل أنواعها .
- إعداد الوثائق الخاصة بالحالة المدنية .
- إحصاء المواليد و الزيجات و الوفيات .
- تسجيل الأحكام الخاصة بالحالة المدنية .

9.1.7 مكتب الانتخابات و الخدمة الوطنية :

- إعداد بطاقة الانتخاب و إحصاء الناخبين .
- مسك و ضبط البطاقة الانتخابية .
- تسجيل و شطب الناخبين .
- العمل باستمرار على تطهير القائمة الانتخابية .
- التحضير للمواعيد الانتخابية .
- إعداد الجدول السنوي لإحصاء شباب الخدمة الوطنية .
- إعداد شهادات التسجيل و الإحصاء .
- توزيع الاستدعاء المتعلق بعملية الفحص الطبي لأداء الخدمة الوطنية .

10.1.7 مكتب الشؤون العامة :

- التنسيق و العمل مع مختلف الجمعيات و الرابطات الثقافية من أجل دعم الثقافة .
- تنظيم التظاهرات الثقافية .
- إحصاء و ضبط الجمعيات .

11.1.7 مكتب الميزانية و الحسابات :

- إعداد الميزانية الأولية .
- إعداد الميزانية الإضافية .
- الحساب الإداري .
- الإحصائيات المالية .
- متابعة مختلف الإيرادات و النفقات .
- أجور العمال .
- تحرير الفاتورات .

2.7 الموارد البشرية المسيرة لمكاتب البلدية :

1.2.7 مصلحة تسيير الموارد البشرية : 01 ملحق رئيسي + 01 عون رئيسي .

2.2.7 مصلحة التنظيم و الشؤون العامة :

- مكتب الحالة المدنية : 01 متصرف إقليمي + 03 ملحق رئيسي + 01 ملحق +04 أعوان إدارة

- فرع الانتخابات و الخدمة الوطنية : 01 عون إدارة + 01 عامل مهني .

- فرع المنازعات : 01 تقني إعلام آلي .

- فرع الجمعيات + الشؤون الثقافية : 01 عون إدارة +01 عامل مهني +01 حارس .

3.2.7 مصلحة البناء و التعمير : 01 مهندس رئيسي في السكن +01 متصرف إقليمي +01 عون

رئيسي .

4.2.7 مصلحة المالية المحاسبة و الحظيرة :

- مكتب الصفقات : 01 متصرف إقليمي +01 تقني سامي .

- فرع التحصيلات : 01 تقني إعلام آلي .

- فرع المرتبات و الأجور : 01 محاسب رئيسي +01 ملحق رئيسي .

- فرع الميزانية : 01 عون رئيسي .

- فرع التجهيز : 01 متصرف إقليمي +01 محاسب رئيسي .

- الحظيرة : 01 رئيس حظيرة + 50 عامل مهني .

5.2.7 المصلحة البيومترية :

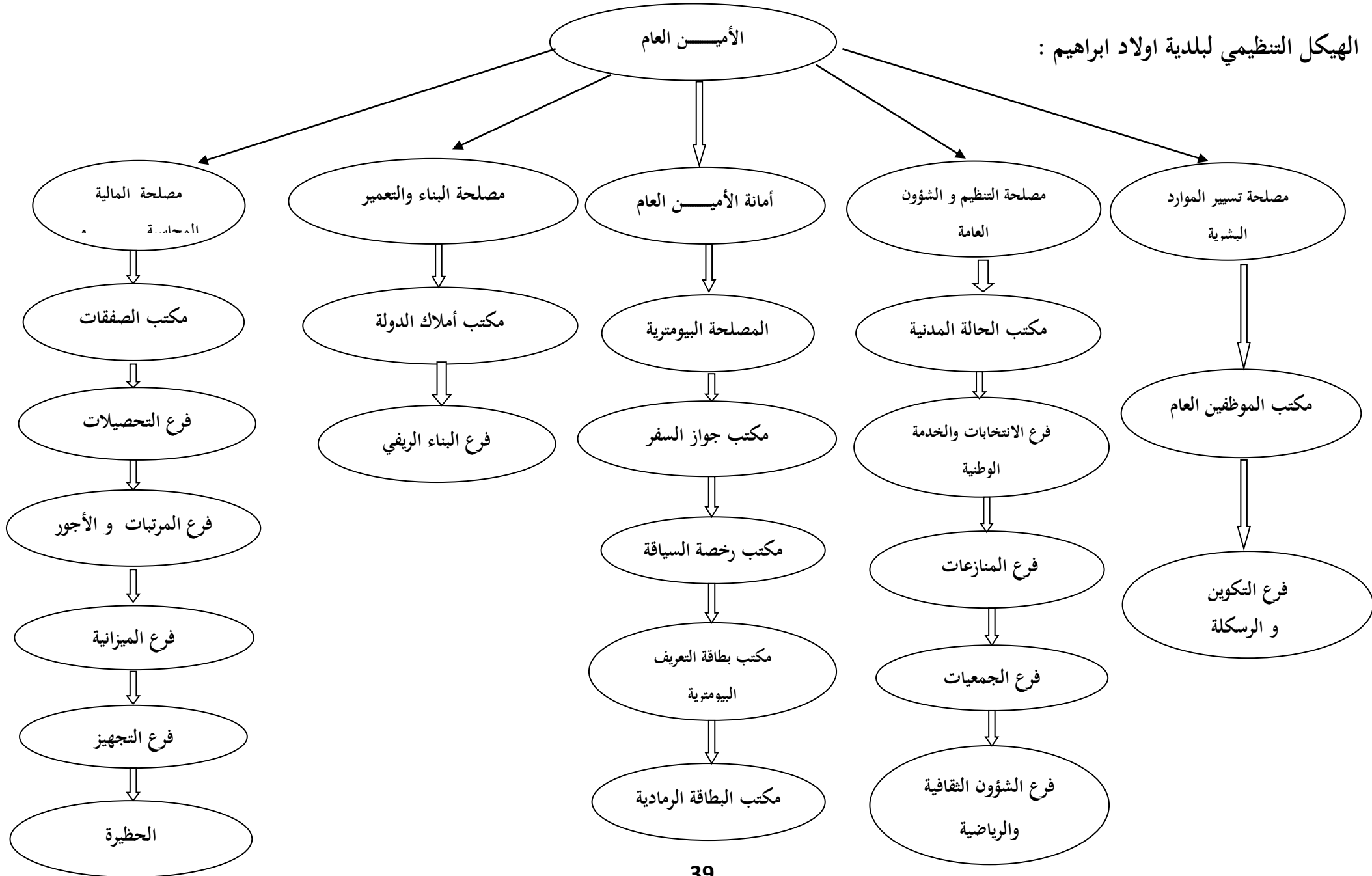
- مكتب جواز السفر البيومتري : 01 ملحق رئيسي +01 مهندس إعلام آلي .

- مكتب بطاقة التعريف البيومترية : 01 تقني إعلام آلي .

- مكتب رخص السياقة : 01 تقني إعلام إلي +01 عون إدارة +01 محاسب رئيسي .

- مكتب البطاقة الرمادية : 01 تقني سامي + 01 ملحق إدارة .

الهيكل التنظيمي لبلدية اولاد ابراهيم :



II- كيفية تسيير (إدارة) المشاريع التنموية على أرض الواقع :

للتعرف على كيفية تسيير المشاريع التنموية يجب التطرق إلى مصادر التمويل الخارجية للبلديات .

1- مصادر التمويل الخارجية للبلديات :

1.1 الإعانات :

تمثل الإعانات في مختلف المساعدات المالية ، البرامج ، الصناديق و المخططات التنموية التي تقدمها الدولة الولاية و صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية .

1.1.1 إعانات الدولة : هي تلك المبالغ المالية التي تساهم بها الميزانية العامة للدولة في الإنفاق على التنمية المحلية و نفقات المجالس المحلية .

2.1.1 المخطط البلدي للتنمية PCD: بدأ العمل به سنة 1973 و هو مخطط شامل للتنمية و جاء تكريس مبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية ، مهمته توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين و دعم القاعدة الاقتصادية .

3.1.1 البرامج القطاعية للتنمية PSD : مخطط ذو طابع وطني تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية و يتم تسجيله باسم الوالي .

4.1.1 برنامج صندوق الجنوب أو الهضاب العليا : برنامج يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية لمناطق الجنوب أو الهضاب العليا .

5.1.1 صندوق الكوارث الطبيعية : أنشأ بناء على المرسوم التنفيذي رقم 90-204 و القانون رقم 04-20 من أجل تسيير الكوارث الطبيعية و الأخطار التكنولوجية .

6.1.1 إعانات صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية : صندوق خاص بالجماعات المحلية لضمان تجسيد سياسة اللامركزية و تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية.

2.1 القروض : لقد حول القانون رقم 10/11 المتضمن قانون البلدية لها الحق في اللجوء الى القروض لانجاز مشاريع منتجة للمداخيل .

3.1 التبرعات و الهبات .

2- تقديم أهم المشاريع المسجلة في إطار المخطط البلدي للتنمية :

تتضمن مدونة المشاريع المسجلة أولاد إبراهيم في إطار المخطط البلدي للتنمية على 20 عملية بغلاف مالي قدره 108.507.000.00 دج، أستهلك منه إلى غاية 18 أوت 2021 بمبلغ: 52.234.264.21 دج، أي بنسبة 48.13 % (02 عمليات مغلقة ، 02 عمليات أشغالها منتهية ، 14 عملية في طور الإنجاز ، 01 عملية لم تنطلق ، 01 عملية أشغالها متوقفة) و المفصلة كما يلي:

عدد العمليات تنتقل	عدد العمليات أشغال متوقفة	عدد العمليات في طور الإنجاز	عدد العمليات أشغال منتهية	عدد العمليات المغلقة	النسبة المالية	المبلغ المستهلك إلى غاية 2021/08/18	الغلاف المالي (x 1000 دج)	عدد العمليات
01	01	14	02	02	48.13	52.234.264.42	108.507	20

تفصيل لكل العمليات

الرقم	عنوان و تاريخ تسجيل العملية	تاريخ الأمر بالخدمة	الغلاف المالي (x 1000 دج)	المبلغ المستهلك إلى غاية 2021/08/18	النسبة المالية %	النسبة المادية %	مقابلة الإنجاز و آجال التنفيذ	الوضعية
01	NL5.793.1.262.879.16.02 تهيئة و تعبيد طرق حي التوفير و الاحتياط بأولاد إبراهيم (إتمام) 2016/02/08	2019/04/19	14.500	11.759.014.7 5	81.09	100	مباركي مصطفى 01 شهر	مغلقة بتاريخ 2021/05/23
02	NE5.391.4.262.879.19.01	2019/05/19	9.359	8.802.109.41	94.04	80	خديد جاوي	

في طور الإنجاز	معمر 04 أشهر					ODS d'arrêt 2019/05/26	إنجاز شبكة المياه الصالحة للشرب لتوسعة أولاد إبراهيم 2019/04/07	
في طور الإنجاز	ربود عبد القادر 04 أشهر	31	30.37	3.607.752.16	11.880	2019/12/23	NE5.392.1.262.879.19.02 إنجاز وتجديد المجمع الرئيسي لشبكة الصرف الصحي برأس قرسيف مع نفقات الإشهار 2019/12/01	03
أشغال متوقفة بسبب اعتراض أحد المواطنين	خديد جاوي أمعمر 04 أشهر	70	27.92	5.944.133.89	23.076	2020/09/16	NE5.392.1.262.879.20.01 إنجاز شبكة الصرف الصحي مع محطة الرفع بدوار بوعمر مع نفقات أشغال الربط بالطاقة الكهربائية، لمراقبة التقنية CTH ونفقات الإشهار 2020/07/01	04
أشغال منتهية	عبد الهادي محمود 01 شهر	100	76.90	636.741.63	828	2020/12/01	NE5.391.4.262.879.19.02 إعادة الإعتبار لشبكة المياه الصالحة للشرب بجوار التجزئة 32 قطعة بمركز التوتة 2020/11/05	05
مغلقة بتاريخ 09 ماي 2021	بنور عبد النور 03 أيام	100	99.96	618.800.00	619	/	NE5.394.2.262.879.20.01 إقتناء حاويتين حديديتين 18 م3 لجمع النفايات المنزلية 2020/12/31	06

في طور الإنجاز	داني أمينة 02 شهرين	90	00	00	1.855	2021/05/18	NE5.391.9.262.879.21.01 تجديد القناة الرئيسية لتوزيع المياه الصالحة للشرب بحي الأمير عبد القادر بأولاد إبراهيم. 2021/04/06	07
أشغال منتهية (المناطق المعزولة)	جلابلي مختار 45 يوما	100	96.89	3.158.676.50	3.236	2021/05/17	NE5.793.1.262.879.21.01 توسعة شبكة الإنارة العمومية LED بدوار بوعمر 2021/04/06	08
في طور الإنجاز	بلقاسم علي 02 شهرين	80	98.33	1.613.735.20	1.614	2021/05/17	NE5.793.2.262.879.21.02 إنجاز الإنارة العمومية LED على مستوى حي 80 سكن ببالول 2021/04/06	09
في طور الإنجاز (المناطق المعزولة)	خلفة مناد 03 أشهر	75	87.99	7.023.618.00	7.982	2021/06/01	NE5.793.9.262.879.21.03 إنجاز الإنارة العمومية ب LED بدوار العبيد 2021/04/11	10
في طور الإنجاز	جلابلي مختار 02 شهرين	99	96.54	5.702.004.00	5.906	2021/05/17	NE5.793.2.262.879.21.04 إنجاز الإنارة العمومية ب LED بحي 75 سكن و إتمام حي 171 سكن ببالول 2021/04/11	11
في طور الإنجاز	نوار	80	65.65	2.358.639.50	3.593	2021/05/17	NE5.793.2.262.879.21.05	12

	عبد الكريم 02 شهرين						إنجاز الإنارة العمومية بـ LED على مستوى مركز بالول 2021/04/19	
في طور الإنجاز (المناطق المعزولة)	زعنون جمال 04 أشهر	10	00	00	11.610	/	NE5.391.9.262.879.21.02 تزويد بالمياه الصالحة للشرب لدوار توافكرت 2021/05/09	13
في طور الإنجاز (المناطق المعزولة)	خلفة مناد 02 شهرين	98	93.46	1.372.070.00	1.468	2021/06/02	NE5.793.2.262.879.21.07 إنجاز الإنارة العمومية LED بدوار فليجان 2021/05/09	14
في طور الإنجاز (المناطق المعزولة)	خلفة مناد 02 شهرين	40	00	00	3.967	2021/06/02	NE5.793.2.262.879.21.06 إنجاز الإنارة العمومية بالمصايح الموفرة للطاقة LED بدوار السعايدية و رأس قرسييف 2021/05/09	15
في طور الإنجاز (المناطق المعزولة)	خلف الله بهجة 02 شهرين	10	19.36	1.939.107.38	10.016	2021/06/27	NE5.291.1.262.879.21.01 أشغال التهيئة الخارجية لـ 10 أرضيات مع الربط بغاز البروبان بأولاد إبراهيم الحصة 01: أشغال التهيئة الخارجية لـ 05 أرضيات مع الربط بغاز البروبان لعائلات (عرايبي - فاسي - دخنة - شوال - بن نجادي)	16

	ولد قادة جيلالي 02 شهرين شركة نفضال	30					الحصة 02: أشغال التهيئة الخرجية ل 05 أرضيات مع الربط بغاز البروبان لعائلات (منقور 1 - منقور 2 - بن زلماط - بورقاق) الحصة 03: إقتناء و تركيب 10 صهاريج غاز البروبان لمناطق الظل بأولاد إبراهيم 2021/05/28	
في طور الإنجاز (المناطق المعزولة)	EURL الهاشمي 85 يوم	10	00	00	9.788	/	NE5.591.2.262.879.21.01 إعادة الإعتبار للطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 14 إلى دوار العبيد على مسافة 1.2 كلم	17
في طور الإنجاز (المناطق المعزولة)	مولاي غنية 03 أشهر	30	00	00	3.982	/	NE5.391.9.262.879.21.03 إنجاز وتجهيز نقب بأولاد علي 2021/06/17	18
في طور الإنجاز (المناطق المعزولة)	سليماني جيلالي 01 شهر شركة نفضال	40	20.37	404.838.00	1.987	/	NE5.291.1.262.879.21.02 أشغال التهيئة الخارجية ل 02 لأرضيتين مع الربط بغاز البروبان بأولاد إبراهيم الحصة 01: أشغال التهيئة الخارجية ل 02 أرضيتين مع الربط بغاز البروبان بدوار عيون البرانيس.	19

							الحصة 02: إقتناء و تركيب 02 صهاريج غاز البروبان لمناطق الظل بأولاد إبراهيم 2021/06/17	
في طور تحضير الإتفاقية (المناطق المعزولة)	سليمانى جيلالى 01 شهر شركة نפטال	00	00	00	1.834	/	NE5.291.1.262.879.21.03 أشغال التهيئة الخارجية ل 02 لأرضيتين مع الربط بغاز البروبان بدوار السعايدية ببلدية أولاد إبراهيم ، مع إقتناء و تركيب 02 صهريجين لغاز البروبان الحصة 01: أشغال التهيئة الخارجية ل 02 أرضيتين مع الربط بغاز البروبان بدوار السعايدية الحصة 02: إقتناء و تركيب 02 صهريجين لغاز البروبان. 2021/08/05	20
				48.13	52.234.264 42.	108.507	المجموع	

3 - عينة عن كيفية تسيير مشروع على أرض الواقع :

للتطرق إلى هذا الموضوع نأخذ على سبيل المثال مشروعين من المشاريع المسجلة في إطار المخطط البلدي للتنمية لسنة 2021 حتى نتعرف على واقع الحوكمة في إدارة بلدية اولاد ابراهيم .

1.3 مشروع تجديد قناة التوزيع الرئيسية للمياه الصالحة للشرب بحي الأمير عبد القادر :

تمت الموافقة على هذا المشروع بعد اجتماع اللجنة التقنية للدائرة (C.T.D) بتاريخ 05 جانفي 2021 أين يتم دراسة كل مقترحات مصالح البلدية و اللجان التقنية للدائرة بخصوص المشاريع المراد إنجازها خلال سنة 2021 في إطار المخطط البلدي للتنمية P.C.D، أين يتم التركيز بالخصوص على مشاريع البنية التحتية و التي تحسن من معيشة المواطنين على غرار التزود بشبكة المياه الصالحة للشرب و الصرف الصحي .

بعد الموافقة على مقترحات اللجنة التقنية للدائرة ، يتم تحرير محضر بهذا الخصوص و موافاة به مصالح الأمانة العامة للولاية من أجل التأكيد و اختيار المشاريع حسب الغلاف المالي الممنوح للولاية .

بعد موافقة مصالح الأمانة العامة للولاية يتم تبليغ مصالح البلدية بالمشاريع التي حظيت بالقبول و هذا من أجل الانطلاق في الإجراءات الإدارية (وثيقة رقم 01).

- قامت مصالح بلدية اولاد ابراهيم بإعداد دفتر الشروط الخاص بالمشروع و تم الإعلان عن استشارة رقم 2021/03 بتاريخ 18 فيفري 2021 لمدة 08 أيام بدون احتساب أيام العطل .

- بعد إيداع العروض من طرف المقاولين ، اجتمعت اللجنة البلدية لفتح الأظرفة بتاريخ 2021/02/25 أين تم استقبال 04 عروض .

- اجتمعت اللجنة البلدية لتقييم العروض يوم 11 مارس 2021 ، حيث تم إسناد المشروع للمقولة الحائزة على أقل عرض مالي و و تم الإعلان عن المنح المؤقت بتاريخ 17 مارس 2021 لفائدة مقولة " داني أمينة " بغلاف مالي مقدر بـ 1.854.000.00 دج .

- على إثر ذلك تم تحضير ملف مكون من : الإعلان عن الاستشارة ، محضر اجتماع لجنة فتح الأظرفة ، محضر لجنة تقييم العروض ، الإعلان عن المنح المؤقت و دفتر الشروط و إرساله إلى مصالح الأمانة العامة للولاية من أجل التسجيل .

الفصل الثاني واقع الحوكمة المحلية في تسيير مشاريع التنمية المحلية في بلدية اولاد ابراهيم .

- بتاريخ 06 أفريل 2021 تم إمضاء مقرر التسجيل من طرف السيد/والي الولاية تحت رقم 39 ، لتباشر البلدية إمضاء الاتفاقية مع مقاولة الإنجاز و إعطائها أمر بالخدمة بأجال تعاقدية لمدة 02 شهرين (وثيقة رقم 02 و 03).

- لغاية 31 أوت 2021 المشروع لم ينته بسبب وجود عراقيل تقنية و عدم جدية مصالح البلدية في معالجة التأخر واعذار مقاولة الإنجاز (وثيقة رقم 04) .

وثيقة رقم 01 : موافقة مصالح الولاية (الأمانة العامة) على مشروع تجديد قناة المياه الصالحة للشرب بحي الأمير عبد القادر

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

WILAYA DE SAÏDA

Saïda, le:

30 Mars 2021

SECRETARIAT GÉNÉRAL

N°1337 / WS/SG/2021

LE WALI DE LA WILAYA DE SAÏDA

À

MONSIEUR LE CHARGÉ DE LA DIRECTION DE LA PROGRAMMATION
ET DU SUIVI BUDGÉTAIRE

دايرة ا. ب. ابراهيم

الولاية 03
البريد 2021

Objet : A/s Inscription de 03 opérations PCD « 2021 » .
Référence : Envoi N°1445 du 29 Mars 2021 de Monsieur le Chef de daïra d'Ouled Brahim
P. Jointe: dossiers (03).

Dans le cadre de la tranche PCD, allouée à la commune d'Ouled Brahim, j'ai l'honneur de vous transmettre ci-joint « Pour Inscription », la demande de Monsieur le Chef de daïra d'Ouled Brahim, relative aux opérations suivantes :

- ✓ -Extension du réseau d'éclairage public en LED du douar Bouamar (Zone d'ombre)
- ✓ -Rénovation de la conduite principale d'AEP de la cite El- Amir Abdelkader à Ouled Brahim (PCD Normal).
- ✓ -Réalisation de l'éclairage public en LED au niveau de la cité 80 Logts du centre de Balloul (PCD Normal).

LE WALI

الأمير عبد القادر
قسورة محمد

Copie transmise à Mrs :

-Le Wali de la Wilaya (Cabinet)

« A titre de compte rendu »

-Le Chef de Daïra d'Ouled Brahim

« Pour Suivi »

الفصل الثاني واقع الحوكمة المحلية في تسيير مشاريع التنمية المحلية في بلدية اولاد ابراهيم .

وثيقة رقم 02 + 03 : مقرر تسجيل مشروع تجديد قناة المياه الصالحة للشرب بحي الأمير عبد القادر

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
WILAYA DE SAIDA

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ولاية سaida

06 أفريل 2021 مقرر رقم

DA ISON N° 39 MOPSE/2021

السلطات المحلية للتنمية (إرب ت م)
بلدية اولاد ابراهيم

PLANS COMMUNAUX DE DEVELOPEMENT (PCD)
COMMUNE DE Ouled Brahim 1 4

DECISION DE :
- INSCRIPTION X
- REEVALUATION
- DEVALUATION
- MODIFICATION

المقرر
تسجيل
إلغاء التقييم
تخفيض التقييم
تعديل

ان والي ولاية سaida
بمقتضى المرسوم رقم 10171 المؤرخ 2011/06/22 يتعلق بتحديد
مجلس البلديات رقم 1209 المؤرخ 2011/02/21 يتعلق بالولاية
بمقتضى المرسوم رقم 25 المؤرخ 2010 يتعلق بامتنان المجلس
بمقتضى المرسوم رقم 147 المؤرخ 2011/01/27
والمقتضى المرسوم رقم 102 المؤرخ 2011/02/02
والمقتضى المرسوم رقم 14805 المؤرخ 2009/05/02 يتعلق بتحديد المجلس
بمقتضى المرسوم رقم 14805 المؤرخ 2009/05/02 يتعلق بتحديد المجلس

05/01/2021 MF/2021/01/59
التاريخ
المقرر في

YU LA LISTE DES CONTRAITS RETENUS PROGRAMME PCD 2021 N° 38 ASS202101 04 21/01/2021
PROGRAMME NORMALES PCD 2021 (2011)
CETTE PRESENTATION EST ETABLI SEUL LA BASE DU DOSSIER ADMIS. ACCUSEE ET TRANSMIS PAR SE FMOIN
132019/05/2021 011 16/03/2021

DECIDE
بقرار ما يلي
الولاية
2021
الولاية
Ouled Brahim
2021

ARTICLE 1 Il est procédé par le présent décret à l'inscription des opérations suivantes au titre des Plans
Communaux de Développement de la commune de Ouled Brahim
conformément au tableau ci-après annexé

1 855 000 1 855 000
1 855 000 1 855 000

ARTICLE 1 Le montant de l'autorisation de programme est de 1 855 000 D.A. soit 1 855 000 D.A.
en cas de décaissement temporaire DA en cas de décaissement temporaire

05/01/2021 2021
Ouled Brahim
Ouled Brahim
Ouled Brahim

Le Wali
الوالي
الأمير - القادر
قصوره محمد

DESTINATAIRES :
- MM: Le Président de l'APW
Le Chef de Saida de :
Le Président de l'APC de
Le Trésorier de Wilaya
Le Trésorier communal de la Daira de
Le Contrôleur Financier

ARTICLE 3 : Le présent décret est soumis à la validation des organes
prévois et financiers par le président de la commune. Tout acte de changement doit être soumis à l'avis préalable du
Wali

ARTICLE 4 Les destinations indiquées ci-après sont celles
de la présente décision

الفصل الثاني واقع الحوكمة المحلية في تسيير مشاريع التنمية المحلية في بلدية اولاد ابراهيم .

WILAYA DE :SAIDA		ANNEXE		1000 D.A		ولاية : سعيدة	
COMMUNE DE : Ouled Brahim		ANNEXE		1000 D.A		بلدية : اولاد ابراهيم	
Numéro de l'opération رقم العملية	DESCRIPTION (1) الموصوف Libella et localisation de l'opération الوصف العامة وتسمية الموقع	Nbre	Aut.Frog	Nbre	Aut.Frog	(1000 D.A) (مليان د.ج)	
HES 091 0 302 670 21 01	RENOUVELLEMENT DE LA CONDUITE D'EAU PRINCIPALE DE DISTRIBUTION DE LA CITE EL AMIR ABDELKADER A OULED BRAHIM	-	-	1	1 855		
Total					1 855		

(1) Barrer la mention inutile.

WILAYA DE :SAIDA		ANNEXE		1000 D.A		ولاية : سعيدة		
COMMUNE DE : Ouled Brahim		ANNEXE		1000 D.A		بلدية : اولاد ابراهيم		
Numéro de l'opération رقم العملية	Etat de Financement(1000 DA)				Echéancier			N°FICE رقم الفيزي
	Concours Définitifs المساعدات النهائية	Concours temporaires المساعدات الوقتية	Autres Aid اخر المساعدات	Total المجموع	inscription التسجيل	Décaissement التسديد	Ac virement التحويل	
HES 091 0 302 670 21 01	1 855	-	-	1 855	021-2021	021-2021	0-2021	21.00.01
1	1 855	-	-	1 855				

الفصل الثاني واقع الحوكمة المحلية في تسيير مشاريع التنمية المحلية في بلدية اولاد ابراهيم .

وثيقة رقم 04 : مراسلة السيد/رئيس القسم الفرعي للموارد المائية بخصوص بعض العراقيل التقنية حول مشروع تجديد قناة المياه الصالحة للشرب بحي الأمير عبد القادر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

أولاد إبراهيم في: 2021/06/01

وزارة الموارد المائية

مديرية الموارد المائية لولاية سعيدة

القسم الفرعي للموارد المائية لأولاد إبراهيم

الرقم : 73 /ق.ف.م.د.أ/2021

السيد/ رئيس القسم الفرعي للموارد المائية

لأولاد إبراهيم

إلى

السيد : رئيس بلدية أولاد إبراهيم تحت إشراف السيد :

رئيس دائرة أولاد إبراهيم

الموضوع: ف/ي مشروع تجديد القناة الرئيسية لتوزيع المياه الصالحة للشرب بحي الأمير

عبد القادر بأولاد إبراهيم

تاريخ

يؤسفني أن أعلمكم أن المفاوض المسند إليه أشغال المشروع المذكور في الموضوع أعلاه والمسجل ضمن المحفظ

البلدي لسنة 2021 لم يباشر لحد الساعة أشغال الإنجاز رغم لتخصيب الورشة لأكثر من عشرين يوما، وعليه يشرفني أن

أطلب منكم دعوة المفاوض لتزويد الورشة بالوسائل البشرية والمادية أمباشرة الأشغال.

رئيس القسم الفرعي للموارد المائية



دائرة اولاد ابراهيم
تسيير
الرقم :
التاريخ : 03 جوان 2021

نسخة لإعطاء السيد :

• مدير الموارد المائية لولاية سعيدة

الفصل الثاني واقع الحوكمة المحلية في تسيير مشاريع التنمية المحلية في بلدية اولاد ابراهيم .

2.3 مشروع انجاز الإنارة العمومية بالمصايح الموفرة للطاقة L.E.D على مستوى مركز اولاد

ابراهيم:

تمت الموافقة على هذا المشروع بعد اجتماع اللجنة التقنية للدائرة (C.T.D) بتاريخ 05 جانفي 2021 أين يتم دراسة كل مقترحات مصالح البلدية و اللجان التقنية للدائرة بخصوص المشاريع المراد إنجازها خلال سنة 2021 في إطار المخطط البلدي للتنمية P.C.D.

بعد الموافقة على مقترحات اللجنة التقنية للدائرة ، يتم تحرير محضر بهذا الخصوص و موافاة به مصالح الأمانة العامة للولاية من أجل التأكيد و اختيار المشاريع حسب الغلاف المالي الممنوح للولاية .

بعد موافقة مصالح الأمانة العامة للولاية يتم تبليغ مصالح البلدية بالمشاريع التي حظيت بالقبول و هذا من أجل الانطلاق في الإجراءات الإدارية .

- قامت مصالح بلدية اولاد ابراهيم باعداد دفتر الشروط الخاص بالمشروع و تم الإعلان عن استشارة رقم 2021/04 بتاريخ 25 فيفري 2021 لمدة 08 أيام بدون احتساب أيام العطل (وثيقة رقم 05).

- بعد إيداع العروض من طرف المقاولين ، اجتمعت اللجنة البلدية لفتح الأظرفة بتاريخ 2021/03/04 أين تم استقبال 04 عروض .

- اجتمعت اللجنة البلدية لتقييم العروض يوم 16 مارس 2021 ، أين تم الاتفاق على عدم جدوى المشروع بسبب تجاوز الغلاف المالي للمشروع المحدد ب 2.998.800.00 دج (وثيقة رقم 06 و 07).

- بتاريخ 29 مارس 2021 تلقت مصالح بلدية اولاد ابراهيم مراسلة من الأمانة العامة للولاية تتضمن الموافقة على تسجيل المشروع لفائدة أقل عرض بغلاف مالي مقدر ب 3.593.000.00 دج (وثيقة رقم 08) و تم الإعلان عن إلغاء عدم الجدوى و الإعلان عن المنح المؤقت للمشروع لفائدة مقالة " مقالة نوار عبد الكريم " (وثيقة 09).

- على إثر ذلك تم تحضير ملف مكون من : الإعلان عن الاستشارة ، محضر اجتماع لجنة فتح الأظرفة محضر لجنة تقييم العروض ، الإعلان عن المنح المؤقت و دفتر الشروط و إرساله إلى مصالح الأمانة العامة للولاية من أجل التسجيل .

الفصل الثاني واقع الحوكمة المحلية في تسيير مشاريع التنمية المحلية في بلدية اولاد ابراهيم .

- بتاريخ 19 أبريل 2021 تم امضاء مقرر التسجيل من طرف السيد/والي الولاية تحت رقم 67 ، لتباشر البلدية امضاء الاتفاقية مع مقاولة الإنجاز و إعطائها أمر بالخدمة بآجال تعاقدية لمدة 02 شهرين (وثيقة رقم 10 و 11).

- إلى غاية تاريخ 01 أوت 2021 تم إنجاز 60 % من الأشغال و تم تقديم وضعية أشغال (Situation) بمبلغ حوالي 2.240.000.00 دج .

وثيقة رقم 05 : الإستشارة الخاصة بمشروع انجاز الإنارة العمومية بالمصباح الموفرة للطاقة L.E.D

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية سعيدة

بلدية اولاد ابراهيم

بلدية اولاد ابراهيم

096220159028330 لم التعريف الجبائي

إعلان عن استشارة رقم: 2021/04

يعلن رئيس المجلس الشعبي لبلدية اولاد ابراهيم، عن استشارة رقم: 2021 /04 الخاصة بالعمليات التالية:

- 1- إنجاز الإنارة العمومية بـ LED على مستوى حي 75 وإتمام 171 سكن بالبول .
- 2- إنجاز الإنارة العمومية بـ LED بدوار العيد .
- 3- إنجاز الإنارة العمومية بـ LED على مستوى مركز بالبول .

بإمكان المؤسسات المعنية بهذا الإعلان والمؤهلة حسب الاختصاص والراغبة في المشاركة سحب :
- دفتر الشروط من مكتب الصفقات العمومية للبلدية مقابل تسديد مبلغ مالي قدره: ثلاثة آلاف دينار جزائري (3000.00دج)، ويجب أن تكون العروض مرفوقة بالوثائق التالية:

الظرف الأول: ملف المترشح

التصريح بالترشح مع مضمون ومختوم. - التصريح بالزاهة مع مضمون ومختوم.
- نسخة من البطاقة الجبائية رقم التعريف الجبائي - NIF - رقم التعريف الإحصائي NIS
نسخة من السجل التجاري - القانون الأساسي بالنسبة للمؤسسات
شهادة السوابق العدلية رقم 03 مارية المفعول (أقل من 03 أشهر)
نسخة من مستخرج من مصلحة الضرائب مجدول أو محين أقل من 03 أشهر يحمل عبارة مسجل أو غير مسجل.
شهادة الإيداع القانوني للحسابات ثلاث سنوات الأخيرة - شهادة الكفاءة البنكية.
مهادة أداء المنشقات غير منتهية الصلاحية CACOBATH - CASONS - CNAS
كل وثيقة تسمح بتقييم قدرات المرشحين أو المتعهدين.
وثائق تتعلق بالقطرات المهنية:
شهادة التأهيل والتصنيف المهني (المحددة في دفتر الشروط)
وثائق تتعلق بالقطرات المالية:
الإمكانات المالية مبررة بالحصائل المالية والمراجع المصرفية ثلاث سنوات الأخيرة.
وثائق تتعلق بالقطرات التقنية: وسائل بشرية، مادية ومراجع مهنية.
أتمه العتاد المستعمل
التسمية للعتاد المتحرك: يجب إرفاق البطاقات الرماية وشهادات التأمين ومحضر المراقبة التقنية مازية المفعول. بالنسبة للعتاد المتحرك المحدد في دفتر الشروط.
التسمية للعتاد الغير متحرك: فيجب تبريره بقتورة شراء مؤثر عليها من مصالح الضرائب، أو محضر لمحضر قضائي لا يتجاوز السنة (12 شهر)
إمكانات البشرية مبررة بتقديم شهادة الانتساب بالنسبة للإطارات إلزامية وتصريح سنوي للأجراء.

الظرف الثاني: العرض التقني	الظرف الثالث: العرض المالي
التصريح بالاكتمال مع مضمون ومختوم. كل وثيقة تسمح بتقييم العرض التقني (مذكرة تقنية ، تبريرية) دفتر الشروط يحتوي في آخر صفحته على العبارة "قرئ وقبل" مكتوبة بخط اليد.	رسالة التعمد ممضوية ومختومة. جدول الأسعار بالوحدة مع مضمون ومختوم. الكشف الكمي والتقدير مع مضمون ومختوم.

تقدم العروض في ظرف خارجي مبهمة ومغلق بإحكام تكتب عليه عبارة: "لا يفتح إلا من طرف لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض" يحتوي على 3 أظرفة منفصلة كتب في الأولى "ملف المترشح" والظرف الثاني "العرض التقني" والظرف الثالث "العرض المالي" مع كتابة اسم المؤسسة في الأظرفة الداخلية.

"لا يسفحح إلا من طرف لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض"
إلى السيد/ رئيس المجلس الشعبي لبلدية اولاد ابراهيم
20002 ولاية سعيدة
"استشارة رقم: 2021/04"
(-موضوع العملية -)

آخر اجل لاستلام العروض محدد بـ : ثمانية (08) أيام ، ابتداء من 2021
يتم إيداع العروض في آخر يوم ما بين الساعة 08 صباحا والساعة (12) منتصف النهار كآخر أجل بتاريخ 2021
وإذا صانف هذا اليوم يوم عطلة أو يوم راحة قانونية، فإن مدة تحضير العروض تمتد إلى غاية يوم العمل الموالي .
المصلحة المتعاقدة تستدعي لجنة فتح الأظرفة للاجتماع يوم استلام العروض على الساعة الثانية (14:00) زوالا بمقر البلدية.
المعارضين المشاركين مدعون لحضور جلسة فتح الأظرفة في آخر يوم محدد لإيداع العروض.
يبقى المتعهدون ملزمين بعروضهم لمدة 180 يوما ابتداء من تاريخ آخر اجل لإيداع العروض.

اولاد ابراهيم في :

رئيس المجلس الشعبي البلدي

سعيد مصطفى
رئيس المجلس الشعبي البلدي

وثيقة رقم 06 + 07: محضر اللجنة البلدية لتقييم العروض حول مشروع انجاز الإنارة العمومية بالمصايح الموفرة للطاقة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية سعيدة
دائرة اولاد ابراهيم
بلدية اولاد ابراهيم

محضر اجتماع
اللجنة البلدية لفتح الأظرفة وتقييم العروض (جلسة تقييم العروض)

في سنة ألفين وواحد وعشرون وفي السادس عشر من شهر مارس على الساعة الثامنة والنصف صباحا، اجتمعت اللجنة البلدية لفتح الأظرفة وتقييم العروض بمقر البلدية (جلسة تقييم العروض)، وقد اتفق أعضاء اللجنة على تعيين السيد: مختاري ميلود رئيسا للجلسة.

الحاضرون:- السادة:

- بن صغير قادة
- ولدقادة عبدالرحمان
متصرف إقليمي
ملحق ادارة رئيسي
عضو
عضو

الغائبون:

جابر حبار
تقني ساسي في الاعلام الالي
عضو
جدول الأعمال: تقييم العروض التقنية والمالية المتعلقة بالإعلان عن استشارة رقم: 2021/04 الخاصة بالعمليات التالية:

01- إنجاز الإنارة العمومية بـ LED على مستوى حي 75 وإتمام 171 سكن ببالول .

02 - إنجاز الإنارة العمومية بـ LED بدوار العبيد .

03 -إنجاز الإنارة العمومية بـ LED على مستوى مركز بالول

بعد افتتاح الجلسة من طرف السيد مختاري ميلود مرحبا بالحاضرين، تلى عليهم جدول الأعمال أعلاه، وأعلمهم أنه قد تم الإعلان عن استشارة رقم: 2021/04، الصادرة بتاريخ: 2021/02/25 عبر بلديات الولاية، وبعد انقضاء المدة المحددة ثمانية (08) أيام اجتمعت اللجنة البلدية لفتح الأظرفة وتقييم العروض (جلسة فتح الأظرفة) بتاريخ: 2021/03/04، وقد صنفت الملفات بكل محتوياتها ضمن السجل الخاص بمحاضرها، وفي اليوم الموالي لتاريخ جلسة فتح الأظرفة باشرت اللجنة في تقييم العروض على النحو التالي:

01- إنجاز الإنارة العمومية بـ LED على مستوى حي 75 وإتمام 171 سكن ببالول .

أولا: تقويم العروض التقنية: لهذا المشروع تقدمت مقاولتين (02) بعرضها كالتالي:-

رقم الظرف	المقولة العارضة	العائد	قائمة بشرية	القدرات المالية	المراجع المهنية	مدة الإنجاز	المجموع
01	مقولة خلفه مناد	16	07	03	16	02	44
03	مقولة جلابي مخطر	16	09	03	10	02	40

ثانيا: تقويم العروض المالية: بعد الانتهاء من عملية التقييم التقني، تم تاهيل العرضين:

رقم الظرف	المقولة العارضة	العروض المقدم	المبلغ بعد التصحيح	مدة الإنجاز
01	مقولة خلفه مناد	6.019.615.00 دج	/	(02) شهرين
03	مقولة جلابي مخطر	5.905.375.00 دج	/	(02) شهرين

تقترح اللجنة اسناد مشروع إنجاز الإنارة العمومية بـ LED على مستوى حي 75 وإتمام 171 سكن ببالول، الى مقولة جلابي مخطر صاحب أقل عرض بمبلغ : 5.905.375.00 دج مدة الانجاز شهرين .

02 - إنجاز الإنارة العمومية بـ LED بدوار العبيد

أولا: تقويم العروض التقنية: لهذا المشروع تقدمت ثلاثة (03) مؤسسات بعرضها وهي كالتالي -

الفصل الثاني واقع الحوكمة المحلية في تسيير مشاريع التنمية المحلية في بلدية اولاد ابراهيم .

رقم الطرف	المقاولة العارضة	العقاد	قائمة بشرية	القدرات المالية	المراجع المهنية	مدة الإنجاز	المجموع
02	مقاولة خلفه مناد	12	07	03	12	02	36
04	مقاولة جلايلي مخطر	16	08	03	10	1.33	38.33
06	مقاولة ولدقادة الجبلاي	14	00	03	10	1.66	28.66

ثانيا: تقويم العروض المالية: بعد الانتهاء من عملية التقييم التقني، تم إقصاء مقاولة ولدقادة الجبلاي بسبب عدم تجاوز النقطة الاقصائية (30) من دفتر الشروط حسب المادة 16-02 مع تاهيل عرضين وهي كالاتي :

رقم الطرف	المقاولة العارضة	العرض المقدم	المبلغ بعد التصحيح	مدة الإنجاز
02	مقاولة خلفه مناد	7.981.568.00 دج	/	(03) اشهر
04	مقاولة جلايلي المخطر	8.270.500.00 دج	9.146.340.00 دج	(02) شهرين

تقترح اللجنة اسند مشروع إنجاز الإنارة العمومية بـ LED بدوار العبيد الي مقاولة خلفه مناد صاحب اقل عرض بمبلغ : 7.981.568.00 دج مدة الاجاز (03) اشهر .

03- إنجاز الإنارة العمومية بـ LED على مستوى مركز بالول.

أولا: تقويم العروض التقنية: لهذا المشروع تقدمت اربعة (04) مؤسسات عرضها وهي كالاتي -

رقم الطرف	المقاولة العارضة	العقاد	قائمة بشرية	القدرات المالية	المراجع المهنية	مدة الإنجاز	المجموع
05	مقاولة جلايلي مخطر	16	08	03	10	1.33	38.33
07	مقاولة ولدقادة الجبلاي	14	00	03	10	/	27
08	مقاولة بن جبار مصطفى	00	03	03	08	1.33	15.33
09	مقاولة نوار عبدالكريم	10	10	03	12	1.33	36.33

ثانيا: تقويم العروض المالية: بعد الانتهاء من عملية التقييم التقني، تم إقصاء مقاولة بن جبار مصطفى و مقاولة ولدقادة الجبلاي بسبب عدم تجاوز النقطة الاقصائية 30 من دفتر الشروط حسب المادة 16-02 مع تاهيل عرضين وهي كالاتي :

رقم الطرف	المقاولة العارضة	العرض المقدم	المبلغ بعد التصحيح	مدة الإنجاز
05	مقاولة جلايلي مخطر	3.926.762.00 دج	4 131 442 00	(02) شهرين
09	مقاولة نوار عبدالكريم	3.592.848.00 دج	/	(02) شهرين

تقترح اللجنة عدم جدوى العملية لمشروع : إنجاز الإنارة العمومية بـ LED على مستوى مركز بالول بسبب تجاوز التقييم الاداري للمشروع

رفعت الجلسة في حدود الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا من نفس اليوم والشهر والسنة المذكورين أعلاه

رئيس الجلسة

مختاري ميلود



أعضاء اللجنة

بن صغير قادة



ولدقادة عبدالرحمان



وثيقة رقم 08 : موافقة مصالح الولاية (الأمانة العامة) على مشروع انجاز الإنارة العمومية بالمصاييح الموفرة للطاقة

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

WILAYA DE SAÏDA

Saïda, le: 29 MARS 2021

SECRETARIAT GÉNÉRAL

N° 1305 / WS/SG/2021

LE WALI DE LA WILAYA DE SAÏDA

À

MONSIEUR LE PRÉSIDENT DE L'APC D'OULED BRAHIM
S/C DE MONSIEUR LE CHEF DE LA DAÏRA D'OULED BRAHIM

Objet A/s Inscription d'une opération PCD « tranche 2021 ».

Suite aux décisions prises par Monsieur le Wali lors de la réunion du conseil exécutif en date du 24 Mars 2021, relative à la situation des Programmes Communaux de Développement de la tranche 2021, j'ai l'honneur de vous demander de bien vouloir procéder à l'inscription de l'opération de la réalisation de l'éclairage public en LED au niveau du centre de Balloul pour un montant de 3 592 848 DA.

LE WALI

Copie transmise à Mr :

-Le Wali de la Wilaya (Cabinet)
« A titre de compte rendu ».

وثيقة رقم 09: الإعلان عن المنح المؤقت لمشروع انجاز الإنارة العمومية بالمصايح الموفرة للطاقة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- ولاية سعيدة
- دائرة أولاد ابراهيم
- بلدية أولاد ابراهيم
رقم التعريف الجبالي: 096220149028330

لغاء عدم الجدوى والإعلان عن المنح المؤقت

طبقا للمادة 40 و 65 من المرسوم الرئاسي رقم: 247/15 المؤرخ 16 سبتمبر سنة 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتلويضات المرفق العام يعلم السيد / رئيس المجلس الشعبي لبلدية أولاد ابراهيم جميع المتنافسين المشاركين في الاستشارة رقم: 2021/04 الصادرة بتاريخ: 2021/02/18 أنه بناء على المراسلة رقم 1305 بتاريخ 2021/03/29 المتضمنة الموافقة على تسجيل العملية تم إلغاء عدم جدوى العملية الخاصة بمشروع: إنجاز الإنارة العمومية ب LED على مستوى مركز بالول والإعلان عن المنح المؤقت للعملية:

الرقم	اسم المشروع	المقابلة	النقطة الإقصائية	نقطة العرض	مبلغ العرض	المبلغ بعد التصحيح	مدة الانجاز	عناصر الاختيار
01	إنجاز الإنارة العمومية ب LED على مستوى مركز بالول	مقابلة نوار عبدالكريم	30	36.33	3.592.848.00 دج	/	شهرين (02)	منف + أقل عرض

يمكن للمشاركين في الاستشارة رقم 2021/04 رفع الطعون أمام اللجنة البلدية للصفقات العمومية في أجل مدته 10 أيام ابتداء من اليوم الأول لصدور هذا الإعلان، وهذا وفقا للمادة 82 فقرة 03 من المرسوم الرئاسي رقم 247/15 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتلويضات المرفق العام، كما يمكن للراغبين منهم الاطلاع على النتائج المفصلة لتقديم عروضهم التقنية والمالية، بالاتصال بالمصلحة المتعاقدة في أجل أقصاه ثلاثة (03) أيام ابتداء من اليوم الأول لنشر إعلان المنح المؤقت، طبقا للمادة 82 فقرة 04.

أولاد ابراهيم، في:
رئيس المجلس الشعبي البلدي

سعيدة
الولاية

الفصل الثاني واقع الحوكمة المحلية في تسيير مشاريع التنمية المحلية في بلدية اولاد ابراهيم .

WILAYA DE :SAIDA		210	ANNEXE		1	معلق		210	ولاية : سعيدة
COMMUNE DE : Ouled Brahim		114						114	بلدية : اولاد ابراهيم
(1000 D.A) (م.د.أ)									
Numéro de l'opération رقم العملية	INSCRIPTION (1) (المسجل)		REVISION (1) (مراجعة)		DEVIATION (1) (انحراف)				
	Libelle et localisation de l'opération العملية وتحديد موقعها		عدد Nbre	تخصيص البرنامج Aut.Prog	عدد Nbre	تخصيص البرنامج Aut.Prog	عدد Nbre	تخصيص البرنامج Aut.Prog	عدد Nbre
455 790 3 252 679 21 05	REALISATION DE L'ECLAIRAGE PUBLIC EN LED AU NIVEAU DU CENTRE DE BAKLOU.		-	-	4	-	-	3 503	-
Total	المجموع		-	-	4	-	-	3 503	-

(1) Barrer la mention inutile (حذف غير ذات الصلة)

WILAYA DE :SAIDA		210	ANNEXE		2	معلق		210	ولاية : سعيدة
COMMUNE DE : Ouled Brahim		114						114	بلدية : اولاد ابراهيم
(1000 D.A) (م.د.أ)									
Numéro de l'opération رقم العملية	Nature de Financement(1000 DA)				Echéancier			Niveau المرحلة	
	Concours Définitifs مساهمات أولية	Concours Temporaires مساهمات ثانية	Autres أخرى	Total المجموع	Inscription المسجل	Décaissement الدفق	Achèvement الإنجاز		
455 790 3 252 679 21 05	3 503	-	-	3 503	02T-2021	02T-2021	03T-2021	21.20.01	
	3 503	-	-	3 503					

خلاصة الفصل :

تتنوع مداخيل البلدية من خلال عدة مصادر للدخل فمنها ما هو ناتج عن تأجير أملاكها و مختلف الرسوم و الضرائب التي تساهم في انعاش خزينتها و منها ما هو عبارة عن اعانات خارجية تمول من ميزانية الدولة كبرامج المخططات البلدية للتنمية و المخططات القطاعية و صندوق الهضاب أو الجنوب هذه المصادر للدخل تساهم في تنمية البلدية من خلال مختلف البرامج التي تعمل على تجسيدها لفائدة مواطنيها ، مما يتطلب مشاركة المواطن في اطار الحوكمة لتخطيط هذه البرامج و تنفيذها و استغلالها أيضا لانه هو المعني بعملية التنمية .

و بلدية اولاد ابراهيم كمثال مصغر عن بلديات الجزائر تم برمجة لفائدتها عديد المشاريع التنموية كما هي موضحة في الفصل ، لكن غياب رؤية واضحة و عدم اشراك المواطن المحلي عن طريق ممثليه في تسيير هذه البرامج قد يفقد عملية التنمية الهدف المنشود منها الا و هو تحسين حياة المواطن .

الفصل الثالث

خاتمة عامة

نتائج البحث :

I- التحقق من الفرضيات :

1- بالنسبة للفرضية الأولى : واقع مبادئ الحوكمة في إدارة المشاريع في البلدية :

من خلال النظر للمشروعين سألني الذكر يمكن التطرق الى مايلي :
- تمت اقتراح و المصادقة على هذين المشروع بعد اطلاع أعضاء المجلس الشعبي البلدي بخصوص مختلف المشاريع لمراد انجازها خلال السنة المالي 2021.

- تم تبني المشروع من طرف اللجنة التقنية للدائرة و التي تضم أيضا ممثلي مختلف المصالح التقنية .
- على هذا الأساس فإن تطبيق مبدأ الحوكمة من طرف المصالح البلدية لم يتم ، باستثناء اطلاع أعضاء المجلس الشعبي باعتبارهم ممثلي المجتمع المدني ، حيث كان بالإمكان استشارة المجتمع المدني و إعلامهم بخصوص مختلف المشاريع التي يتم تجسيدها بتراب البلدية .

و عليه ، يمكن تقديم بعض الملاحظات حول واقع الحوكمة ببلدية اولاد ابراهيم :
- أن الإدارة المحلية لا تعلم مواطنيها بالمستجدات الحاصلة على مستوى البلدية نظرا لعدم توفرها لصفحة في مواقع التواصل الاجتماعي ، وكذلك عبر الإعلانات الورقية و الإلكترونية .

- انتشار القيم السلبية في المجتمع المحلي وعدم الرضا بما تقدمه البلدية نتيجة ثقافة التنشئة الاجتماعية الخاطئة في المجتمع الجزائري ككل ، مما رسخ ثقافة الدولة الحاضنة التي عليها توفير جميع احتياجات المواطن المحلي .
- عدم اهتمام السلطات المحلية بخلق سبل لتفعيل مشاركة المواطن في اتخاذ القرار البلدي سواء بحضور مداورات المجلس الشعبي البلدي أو عن طريق الاستشارات المقدمة من قبل منظمات المجتمع المدني المحلي ومن ذوي الاختصاص والخبرة و الكفاءة.

- عدم حرص الإدارة المحلية على تطبيق النصوص التشريعية الواردة في القانون في إدارة الشأن المحلي و انتشار بعض مظاهر الفساد في الإدارة المحلية وما يعكس ذلك :

- المتابعة القضائية لبعض المسؤولين المحليين .
- عدم استكمال بعض المشاريع التنموية دون محاسبة للجهة القائمة بالمشروع.

- يلعب الإعلام المحلي (إذاعة سعيدة الجهوية ، موقع الفايستوك للدائرة) دورا لا بأس به في إضفاء الشفافية على بعض أعمال البلدية وبالتالي إمكانية ممارسة الرقابة والمساءلة من قبل المجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطن كشركاء في تعزيز الحوكمة.

- ضعف التمويل لمنظمات المجتمع المدني (الجمعيات) والتي تقدر بـ 3% التي يستفيد منها كإعانة من ميزانية البلدية مما يضعف من دورها في تفعيل الحوكمة المحلية.

- ضعف الاستجابة لطلبات المواطنين من قبل السلطات المحلية وذلك لعدم وجود التوازن بين الطلبات والموارد البلدية المتوفرة.

- هناك رقابة قبلية وبعديّة على أعمال البلدية وكذلك على هيئاتها وعلى مسؤوليها ، ومع ذلك نجد عدم وجود آليات مساءلة فعالة على أرض الواقع.

- الدور المحتشم للقطاع الخاص المحلي ببلدية اولاد ابراهيم في مساهمته في ترقية التنمية المحلية وذلك لعدم مشاركته كفاعل رئيسي للحكومة الجيدة مما من شأنه ترقية النمو الاقتصادي بالمنطقة وتوفير فرص العمل و تخفيض نسبة البطالة.

- السياسات المحلية في بلدية اولاد ابراهيم تأتي تبعا للسياسات العامة للدولة ، دون أخذ رأي المواطنين في أغلب الأحيان ، وكذا استشارة المجتمع المدني ومكاتب البحوث والدراسات في حالة تنفيذ مشروع ما ومثال ذلك المحجرة السابقة والتي كانت متواجدة في منطقة قريبة من السكان ، و تشكل عائقا للتوسع العمراني المستقبلي المتوجه ناحيتها ، و هذا دون موافقة السكان و حتى السلطات المحلية رغم الشكاوي العديدة المقدمة ودون احترام أدنى مقاييس المحافظة على البيئة .

- عدم الدراية الكاملة لمسؤولي الجماعات المحلية بالإمكانيات المتوفرة.

- غياب الرؤية الإستراتيجية للسياسات المحلية فأغلبها سياسات آنية تتغير مع تحديد المجلس المنتخب.

2- بالنسبة للفرضية الثانية: المتمثلة في معوقات التنمية المحلية في بلدية اولاد ابراهيم :

- سوء التسيير المالي و الفساد الإداري.

- أثر المركزية الجبائية على التنمية .

- ضعف مردودية الجباية المحلية .

- غياب مبدأ الديمقراطية التشاركية.

- ضعف الصلاحيات التنموية للمجالس الشعبية.

- غياب التسيير الاستراتيجي المستقبلي في تحديد الأولويات.

- نقص الكفاءة و الخبرة في التسيير المحلي .

-II التوصيات والاقتراحات:

1- التوصيات :

لقد أثبت واقع التنمية المحلية في الجزائر ضعفه من خلال عدم تجسيده للخطة و البرامج التنموية الفعالة رغم الحشد المادي و المالي و البشري المخصص لانجاز هذه البرامج في الفترة الأخيرة ، حيث بات لزاما على الدولة بمختلف سلطاتها المركزية و المحلية أن تتبنى مقاربات جديدة في سبيل تفعيل هذه العملية ، و بالتالي تحسين ظروف معيشة المواطنين المحليين الذي بمقتضاه تحقق التنمية الشاملة ، و يمكن تطبيق مقاربة الحوكمة ضمن بعض التوصيات :

1.1 تحسين الأداء الوظيفي للبلدية :

يتجسد هذا المسعى من خلال تبني التقنيات الحديثة للإعلام و الاتصال من قبل مصالح البلدية ، حيث من المفترض أن تؤدي هذه التقنيات إلى إحداث تغييرات جوهرية بخصوص العلاقة بين الإدارة المحلية و المجتمع المحلي ، من خلال إدخال التكنولوجيا في توفير المعلومات و تقديم الخدمات مع اتخاذ مجموعة من التدابير تهدف إلى إعلام المواطنين من بينها :

1.1.1 الإطلاع على مستخرجات مداوات المجلس الشعبي البلدي و قرارات البلدية تطبيقا للمرسوم

التنفيذي رقم 190-16 المؤرخ في 30 جوان 2011 ، و هو ما يمكن اعتباره إجراء لتكريس حق المواطن في الإعلام و هو ما يعبر عن الحوكمة المحلية و الديمقراطية التشاركية من خلال تطوير الدعائم الرقمية المختلفة قصد ضمان نشر و تبليغ قرارات البلدية .

2.1.1 في إطار برنامج وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و من أجل القضاء على البيروقراطية و تحسين

الخدمة العمومية تم وضع آلية تسمى مركز النداء "1100" و هو رقم أخضر يمكن الاتصال به من طرف المواطنين مجانا من خلال تبليغ شكاويهم و استفساراتهم و تزويدهم بكافة المعلومات ، على أن يتم التكفل بانشغالاتهم من خلال الرد عليها بعد الاتصال بالمصالح المعنية .

3.1.1 استحداث المرصد الوطني للمرفق العام و هو هيئة استشارية يتشكل إضافة إلى ممثلي القطاعات الحكومية و الهيئات العمومية و المنتخبين من ممثلي المجتمع المدني ، مهمته ترقية المرفق العام و الإدارة العامة ، من خلال اقتراح كافة التدابير التي من شأنها تطوير الإدارة الالكترونية قصد إيصال المعلومات للمواطنين و جمع اقتراحاتهم و آرائهم و الرد على شكاويهم .

4.1.1 مصالح بلدية اولاد ابراهيم كان بإمكانها استحداث بوابة الكترونية (فايسبوك) يمكن من خلال الرد على انشغالات و تساؤلات المواطنين و تبليغهم القرارات الإدارية الصادرة عنها ، لكن ذلك لم يتم حيث يجد المواطنون صعوبات في الاستفسار و تلقي المعلومات التي تهمهم .

2.1 تحسين التنمية المحلية بالبلدية : و هذا من خلال

- رفع حصة البلدية من الضرائب و الرسوم .
- إستغلال العقارات التابعة للبلدية و تامين أملاكها .
- إنشاء وكالات مقاولاتية للبلديات خاصة بالأعمال المستعجلة .
- تشجيع استهلاك الطاقات البديلة لترشيد الإستهلاك و تخفيض التكاليف عن البلدية .
- تشجيع الخواص للإستثمار و خلق الثروة و مناصب العمل .
- تحويل التكاليف الخاصة بالمدارس الابتدائية الى قطاع التربية .
- تفعيل مبدأ الحوكمة و الديمقراطية التشاركية بإشراك المجتمع المدني في صنع القرار و تسيير شؤونه المحلية .
- منح صلاحيات أوسع للمجالس المنتخبة و منحها استقلالية مالية أكثر .
- توفير الإمكانيات البشرية و تعيين إطارات و منتخبين ذوي كفاءات عالية .

2- المقترحات :

إن التحدي الذي تواجهه البلدية في الجزائر هو ترفيتها إلى مستوى المؤسسة العصرية القادرة على تقديم الخدمات و تسريع معاملات المواطنين و التواصل المباشر لتفعيل المشاركة الأهلية و جعلها عملية مستمرة تساهم في التنمية المحلية و لمواجهة التحديات يمكن طرح بعض المقترحات :

1.2 المستوى الاجتماعي :

- تعبئة الجماعات في حقل التنمية المحلية و خلق الوعي البلدي المحلي و هذا بحث المواطنين على المشاركة و التعريف بمشاكل البلدية و هنا يظهر دور الإعلام المحلي في التنمية و نشر الوعي .
- تفعيل العمل البلدي على مستوى اصغر و تعميم مفهوم لجان الأحياء .
- تشجيع المواطنين على البقاء في المناطق النائية و الريفية مع توفير الأمن و جميع المرافق الضرورية بغية تعزيز التنمية الفلاحية و تقليص معدل النزوح و الهجرة نحو المدن .
- توفير الرعاية الصحية و مراكز التكوين للتشجيع على الاستقرار .

2.2 المستوى القانوني :

- تفعيل النصوص المتعلقة بالبلدية في مجال الخدمات العامة .
- دعم البلديات من خلال سلطات أوسع للمجالس الشعبية البلدية المنتخبة .
- الإسراع في تفعيل القرار المؤرخ في 2014/12/02 المحدد لمدونة العمليات الممولة في إطار إعانات التجهيز و الاستثمار لصندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية .
- التخفيف من القيود الإدارية خاصة الوصاية المفروضة عليها و على قراراتها .

3.2 المستوى الإداري :

- تأطير الكفاءات الإدارية في المجال الحاسباتي و زيادة الكفاءات التقنية مما يوفر متابعة جيدة للمشاريع .
- تحسين مستوى الإداريين عن طريق تنظيم فترات تربص و تكوين مستمر و إعادة تفعيل مراكز التكوين الإداري كمصدر لتوظيف أعوان الجماعات المحلية .
- إلغاء الإجراءات المعقدة في سير العمل الإداري .

الخاتمة

الخاتمة:

ما توصلنا إليه خلال هذه الدراسة أن الحوكمة المحلية تهتم بمختلف أبعاد التنمية التي تهتم المواطن، حيث تعمل على تحقيق التنمية في كل المستويات التي تمس حياته ، من خلال إشراكه في مختلف مراحلها، وبالنسبة للبلدية كهيئة محلية، وكمسئولة عن تحقيق التنمية المحلية للمواطن، وإن منحت لها أدوار نظريا على عدة مستويات لكن بالنظر إلى ما تتطلبه الحوكمة المحلية من معايير لتحقيق التنمية المحلية غير متوفرة بالنظر إلى ما تنص عليه القوانين حيث أدوارها جد محدودة وهذا على جميع المستويات، حيث مشاركة المواطن منعدمة من التخطيط إلى التنفيذ بل وحتى في المساءلة والرقابة والمتابعة.

وهو ما يتطلب التجديد في المنظومة القانونية من أجل ضمان ذلك ومواكبة التطورات التي عرفتها حياة المواطن واحتياجاته.

كما توصلنا إلى أن البلدية تواجهها عدّة عراقيل إدارية واقتصادية واجتماعية وسياسية، تعود في الأساس إلى مشاكل مرتبطة باستمرار سيطرة الإدارة المركزية من جهة وسيطرة الأساليب التقليدية لدى الإدارة المحلية وتقاعسها في أداء أدوارها وغياب ثقافة المشاركة لديها من جهة ثانية، مع سلبية ومحدودية وعي المواطن بالأدوار التي يمكن أي يؤديها.

كما أن نجاح الحوكمة يتجسد في التأكيد على استقلال الجماعات المحلية ، بأن تكون المجالس المحلية ممثلا حقيقياً للمواطنين، وتعمل وفق مبادئ الديمقراطية، وكذلك امتلاكها الصلاحيات الفعلية والكاملة في اتخاذ القرار لذلك يقتضي إعادة التفكير بجدية في الأسس التي تقوم عليها الجماعات الإقليمية، مع إعادة رسم المحيط القانوني والتنظيمي الذي يحتضن استقلاليتها .

I. الرسائل و المذكرات:

- 1- بونداري خديجة ، مختار مریم ، الحوكمة المحلية كآلية لتسيير الجماعات المحلية -ولاية أدرار نموذجا مذكرة ماستر تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية ، جامعة احمد دراية - أدرار- كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2019 .
- 2- خيضر أمينة ، معريوة رضوان ، حوكمة الجماعات المحلية في الجزائر بين النظرية و التطبيق دراسة حالة " بلدية جيجل " ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص : الإدارة المحلية جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2019.
- 3- سلماطي خيرة ، دور الحوكمة في تطوير الإدارة المحلية الجزائرية دراسة بلدية اولاد خالد نموذجا مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة و تنمية جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2018 .
- 4- عدلاني صافية ، زياني ذهبيية ، دور المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية الجزائر 1990- 2012 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: سياسات عامة وإدارة محمية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2015.
- 5- علوي صباح الريان ، دور المجالس الشعبية البلدي في تحقيق التنمية المحلية دراسة بلدية بسكرة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تسيير التقنيات الحضرية كلية علوم الكون و الأرض جامعة جامعة محمد خيضر بسكرة 2019.
- 6- قويدري نصيرة ، خلوفي أحلام الحوكمة المحلية أسس و مقومات مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في قانون الجماعات المحلية و الهيئات الإقليمية كلية الحقوق جامعة عبد الرحمان ميرة 2013.
- 7- محمد سعدي ، متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي جامعة محمد بوضياف - المسيلة- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2017 .

- 8- هاشيمي صدام ، خالدي عبد الصمد دور الجمعيات في التنمية المحلية في الجزائر - دراسة حالة ولاية النعامة - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية جامعة مولاي الطاهر سعيدة 2016.
- 9- هوشات رؤوف ، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية بومرداس ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية ، تخصص: الإدارة العامة و التنمية المحلية 2018 .

.II .المجلات و المقالات :

- 1- جرمولي مليكة كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة جيجل مقال في مجلة " أبحاث قانونية و سياسية " العدد التاسع ديسمبر 2019 بعنوان البلدية في الجزائر بين الحوكمة المحلية و تحقيق التنمية المحلية : النظر في محدودية العراقيل و الأدوار .
- 2- بن طيبة مهديّة ، خروبي سفيان مقال في مجلة إيليزا للبحوث و الدراسات - المركز الجامعي إيليزي - العدد الأول لسنة 2016 عنوانه دور الجمعيات المحلية في دعم التنمية المحلية - دراسة حالة بلدية العفرون .

.III .القوانين و المراسيم :

- 1- القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 ، يتضمن قانون البلدية ، الجريدة الرسمية (ج.د.ش) العدد: 37 سنة 2011 .
- 2- القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 ، يتضمن قانون الولاية ، الجريدة الرسمية (ج.د.ش) ، العدد: 12 سنة 2012 .

الفهرس :

	بسملة
	إهداء
	شكر و تقدير
1	مقدمة.....
1	الإشكالية.....
2	الفرضيات.....
2	أهداف الدراسة.....
2	أسباب اختيار الموضوع
3	منهجية البحث المستعملة.....
3	هيكللة المذكرة
5	الفصل الأول : الإطار النظري للحوكمة و التنمية و الجماعات المحلية
5	تمهيد.....
5	-I الحوكمة
5	-1 نشأة الحوكمة
6	-2 مفهوم الحوكمة أو الحكم الراشد
7	-3 أسباب ظهور الحكم الراشد
8	-4 مؤشرات الحوكمة
10	-5 الفاعلون في الحوكمة
12	-II التنمية المحلية
12	-1 مفهوم التنمية المحلية
13	-2 خصائص التنمية المحلية.....
14	-3 مبادئ التنمية المحلية
16	-4 أهداف التنمية المحلية

18 مقومات التنمية المحلية.	-5
19 III- الجماعات المحلية في الجزائر	
19 تعريف الجماعات المحلية	-1
19 مستويات الإدارة المحلية في الجزائر	-2
20 البلدية	1-2
22 الولاية	2- 2
25 مميزات الجماعات المحلية في الجزائر	2- 3
26 IV- واقع الحوكمة في الجزائر	
26 مضامين الحوكمة في قانون البلدية 11 - 10	-1
28 مضامين الحوكمة في قانون الولاية 12 - 07	-2
30 خلاصة الفصل	
32 الفصل الثاني: واقع الحوكمة المحلية في تسيير مشاريع التنمية المحلية	
32 تقديم بلدية أولاد إبراهيم	-I
32 نبذة عن البلدية	-1
32 1.1 بطاقة فنية	
32 2.1 التسمية	
32 3.1 التاريخ و النشأة	
32 4.1 الموقع الجغرافي	
32 5.1 المناخ	
33 المعطيات الاجتماعية	-2
33 1.2 إحصاء السكان	
33 2.2 التعليم	
33 2.3 البنية العمراني الحالية	
33 مميزات النسيج العمراني و نوعية السكان	-3

34 المعطيات الإقتصادية	-4
34 النقل	1.4
34 منشآت أخرى	2.4
34 المؤسسات المنتجة و الصناعية	3.4
34 الصحة	-5
34 التجهيزات المتوفرة	-6
34 الهيكل التنظيمي لبلدية اولاد ابراهيم	-7
34 مكاتب البلدية	1.7
37 الموارد البشرية المسيرة	2.7
40 كيفية تسيير (إدارة) المشاريع التنموية على أرض الواقع	-II
40 مصادر التمويل الخارجي للبلديات	-1
40 الإعانات	1.1
40 القروض	2.1
41 التبرعات و الهبات	3.1
41 تقديم أهم المشاريع المسجلة في اطار المخطط البلدي للتنمية	-2
47 عينة عن كيفية تسيير مشروع على أرض الواقع	-3
47 مشروع تجديد قناة المياه الصالحة للشرب بحي الأمير عبد القادر	1.3
53 مشروع انجاز الإنارة العمومية بالمصايح الموفرة للطاقة بمركز اولاد ابراهيم	2.3
62 خلاصة الفصل الثاني	
 الفصل الثالث: خاتمة عامة	
64 التحقق من الفرضيات	-I
64 الفرضية الأولى : واقع مبادئ الحوكمة في إدارة المشاريع في البلدية	-1
65 الفرضية الثانية : معيقات التنمية المحلية في بلدية اولاد ابراهيم	-2

65التوصيات و الإقتراحات	-II
65التوصيات	-1
661.1 تحسين الأداء الوظيفي للبلدية	
672.1 تحسين التنمية المحلية بالبلدية	
68المقترحات	-2
681.2 المستوى الاجتماعي	
682.2 المستوى القانوني	
683.2 المستوى الإداري	
69الخاتمة	
70قائمة المصادر و المراجع	
72الفهرس	

فهرس الوثائق المرفقة :

رقم الصفحة	الوثيقة
39	المهكل التنظيمي لبلدية اولاد ابراهيم
49	موافقة مصالح الولاية (الأمانة العامة) على مشروع تجديد قناة المياه الصالحة للشرب بحي الأمير عبد القادر
50	مقرر تسجيل مشروع تجديد قناة المياه الصالحة للشرب بحي الأمير عبد القادر
52	مراسلة السيد/رئيس القسم الفرعي للموارد المائية بخصوص بعض العراقيل التقنية حول مشروع تجديد قناة المياه الصالحة للشرب بحي الأمير عبد القادر
55	الاستشارة الخاصة بمشروع انجاز الإنارة العمومية بالمصابيح الموفرة للطاقة L.E.D
56	محضر اللجنة البلدية لتقييم العروض حول مشروع انجاز الإنارة العمومية بالمصابيح الموفرة للطاقة
58	موافقة مصالح الولاية (الأمانة العامة) على مشروع انجاز الإنارة العمومية بالمصابيح الموفرة للطاقة
59	الإعلان عن المنح المؤقت لمشروع انجاز الإنارة العمومية بالمصابيح الموفرة للطاقة
60	مقرر تسجيل مشروع انجاز الإنارة العمومية بالمصابيح الموفرة للطاقة